



المكتبة الأزهرية

مخطوطة

الإنصاف في أسباب الخلاف

المؤلف

أحمد بن عبدالرحيم شاه ولي الله الدهلوي

دائمة بعض الكتب ولدت وراة
 ما لا يوحى جهنم صرعا بشدة
 والثالثة جهنم ما وها صدى
 والثالثة جهنم قعرها بعيد
 والثالثة صرعة مفرقة

ومنى جامعة الله ومرتبة
 بواحدة فانه عاد فالباية
 فانه عاد فيها لثاثة
 وكيفية الجبر ان يضع على
 قاسما بلا على الوصف
 وتحت المجمع بعد خزانة
 في الله

جميع اثنين وثلاثين
 ورقه عبارة عن
 ثمانية كرايس
 وورقتين
 لا غير
 زيادة

الحل وصاله ومسطرة
 سنة ١٩
 مكتبة محمد علي باشا
 مجموعة
 بهائى
 ١٩٦٤
 في الاولى ٢٤

هذه الرسالة المسماة بالانصاف
 في بيان سبب الاختلاف
 تصنيف عالم الزمان في العلماء
 ختم المحدثين مجدد القرن
 الثاني عشر شاه ولي
 الله الاهلوى
 المتوفى
 سنة ١٢٨٠
 هجيرة

في سنة المحمي
 بقصر البهية
 رضع نقطه البيا
 على لوزة مشه
 في اولى ثم يكتب
 تحت النظم نقطه
 حروف مفرقة ثم يقرأ البهية
 ويضع النقطه على لوزة
 حروف ويكتب بها هالغ حروف
 بقرة ثم يقرأ البهية ويضع
 نقطه على لوزة
 في الله ويكتب بها
 حروف مفرقة
 ثم يقرأ البهية

الثالثة

الثانية



الاقوال المعربة
 عن احوال الاشربة
 للشيخ حسن الجبر في المتوفى
 سنة ١٢٨٠

عقيد الجيد
 في احكام الاجتهاد والتقليد
 للمؤلف المذكور راعلاه
 المتوفى سنة ١٢٨٠



عقيد الجيد
 في احكام الاجتهاد والتقليد
 للمؤلف المذكور راعلاه
 المتوفى سنة ١٢٨٠

بسم الله الرحمن الرحيم وبه تفتت
الحمد لله الذي بعث سيدنا محمدا صلوات الله عليه
الى الناس ليكون هاديا الى الله باذنه وسراجا
منيرا ثم اكرم الصحابة والتابعين والفقهاء المجتهدين
ان يحفظوا سير نبينهم طبقة الى ان تودن الدنيا
بانقضاء ليتها النعم وكان على ما شاء فدير واشهد
ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان سيدنا
محمدا عبده ورسوله الذي لا نبي بعده صلى الله عليه
واله وصحبه اجمعين **اما بعد** فيقول الفقير الى رحمة
الله الكريم ولي الله بن عبد الرحيم اتم الله تعالى عليهما
نعمه في الاولى والاخرى ان الله تعالى التقى في قلبي
وقتا من الاوقات ميزانا اعرف به سبب كل اختلاف
وقع في الملة المحمدية على صاحبها الصلوات والتسليمات
واعرف به ما هو الحق عند الله وعند رسوله ومكتنى
من ان ابين ذلك بيانا لا يبقى معه شبهة ولا اشكال
ثم سئلت عن سبب اختلاف الصحابة ومن بعدهم
في الاحكام الفقهية خاصة فانتدبت لبيان بعض

ما فتح

ما فتح على به ساعته بقدر ما يسعه الوقت ولا
يحيط به السائل فجات رسالة مفيدة في بايها
وسميتها الانصاف في بيان سبب الاختلاف
وحسبى الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله
العلي العظيم **باب اختلاف الصحابة والتابعين في الفروع**
اعلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن الفقه
في زمانه الشريف مدونا ولم يكن البحث في الاحكام يومئذ
مثل بحث هؤلاء الفقهاء حيث يبينون باقصى جهدهم
الاركان والشروط والاداب كل شيء محتازا عن الاخر
بدليله ويفرضون الصور من صنائعهم ويتكلمون
على تلك الصور المعروضة ويحدون ما يقبل الحد
ومحصرون ما يقبل الحصر الى غير ذلك **اما رسول**
الله صلى الله عليه وسلم فكان يتوضأ فيرى الصحابة
وصنوه فيأخذون به من غير ان يبين هذا ركن
وذلك ادب فكان يصلي فيرون صلواته فيصلون
كما رآه يصلي فيخرج فرمقوا الناحية ففعلوا كما فعل
وهذا كان غالب حاله صلى الله عليه وسلم ولم يبين
ان فروض الوضوء ستة او اربعة ولم يفرض انه يحتمل
ان يتوضأ انسان بعين موالاة حتى يحكم عليه بالصحة

س ٢

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

أو الفساد إلى ما شاء الله وقلم كان يسألونه من
 هذه الأشياء **عن** ابن عباس قال ما رأيت قوما كانوا
 خيرا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ما سألوه إلا عن ثلث عشر مسألة حتى قبض
 كلهم في القبر من يسألونك عن النحر والحرام
 قتال فيه ويسألونك عن المحيض قال ما كانوا يسألون
 إلا عما ينتفعون قال ابن عمر رضي الله عنه لا تسأل
 عما لم يكن فاني سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه
 يلعن من سأل عما لم يكن قال الفاسم انكم تسألون
 عن أشياء ما كنا ننسأل عنها وتنقروا عن أشياء
 ما كنا ننقروا عنها وتسألون عن أشياء ما ادري ما هي
 ولو علمناها ما حل لنا ان نكتمها عن عمرو بن اسحاق
 قال لمن ادركت من أصحاب رسول الله صلى الله عليه
 وسلم اكثر ممن سبقني منهم فمأيت قوما ليس
 سيرة ولا اقل تشديد ائمتهم وعن عبادة بن
 ليسر الكندي سئل عن امرأة مائت مع قوم
 ليس لها ولي فقال ادركت اقواما كانوا يشددون
 تشديدكم ولا يسألون مسائلكم اخرج هذه
 الآثار الدارمي وكان صلى الله عليه وسلم يستفتيه
 الناس

الناس في الوقائع فيفتيهم وترفع اليه القضايا
 فيقضي فيها ويرى الناس يفعلون معروفا
 فيجده او منكرا فينكر عليه وما كل ما افتي به مستغنيا
 عنه وقضى به في قضيته او انكر على فاعله كان
 في الاجتماعات ولذلك كان الشيمان ابو بكر وعمر
 اذا لم يكن لهما علم في المسئلة يسالان الناس عن
 حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال
 ابو بكر رضي الله عنه ما سمعت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال فيها شيئا يعني المجدة وسال الناس
 فلما صلى الظهر قال ايكم سمع عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم في المجدة شيئا فقال المغيرة بن شعبه
 انا قال ما ذا قال اعطاه رسول الله صلى الله عليه
 وسلم سدسا قال ايعلم ذلك احد غيرك فقال محمد
 ابن سلمة صدق فاعطاه ابو بكر السدس وقصة
 سوال عمر الناس في الفرق ثم رجوعه الى خير المغيرة
 وسواله اياهم في الوبا ثم رجوعه الى خير عبد الرحمن
 ابن عوف وكذا رجوعه في قصة المجوس الى خير
 وسرو عبد الله بن مسعود بخبر معقل بن يسار
 لما وافق رايه وقصة رجوع ابي موسى عن باعتر وسواله

عن الحديث وشهادة إلى سعيد له وامثال ذلك
كثيرة معلومة مروية في الصحيحين والسنن
وبالجملة فمن كانت عادته الكريمة صلى الله عليه
وسلم فرأى كل صحابي ما يسن الله له من عباداته
وفناواه واقضية فحفظها وعقلها وعرف لكل شيء
وجها من قبل حفوف القران به فعمل بعضها على
الاباحة وبعضها على الاستتباب وبعضها على
النسخ لامارات وقران كانت كافية عنه ولم يكن
الحكمة عندهم الا وجد ان الاطمينات والتلج من
غير الثقات الى طرق الاستدلال كما ترى الاعراب
فيهم صوت مقصود الكلام فيما بينهم ونشج صدورهم
بالنصريح والتلويح والايحاء من حيث لا يشعرون
فانقضى عصر الكرم وهم على ذلك ثم انهم تفرقوا
في البلاد وصار كل واحد مقتدي ناحية من النواحي
فكثرت الوقايح ودارت المسائل فاستفتوا فيها
فاجاب كل واحد حسب ما يحفظه واستنبطه وان لم
يجد فيما يحفظه واستنبطه ما يصلح للجواب اجتهد
برأيه وعرف العلة التي اداها رسول الله صلى الله عليه
وسلم عليها الحكم في منصوصاته فظهر الحكم حثيثا وجها
لا يالوا

لا يالوا جهدا في موافقة غرضه عليه الصلاة والسلام
فوجد ذلك وقع الاختلاف بينهم على ضرب منها
ان صهايبا سمع حكما في قضيه او فتوى ولم يسمعه
الاخر فاجتهد برأيه في ذلك وهذا على وجوه احدها
ان يقع اجتهاده موافق الحديث مثاله ما رواه النساء
وغير ان ابن مسعود رضى الله عنه سئل عن امرأة
مات عنها زوجها ولم يفرض لها فقال لم ار رسول
الله صلى الله عليه وسلم يقضى في ذلك فاختلعا
عليه شهرا والحو فاجتهد برأيه وقضا بان لها مهر نسائها
لاوكس ولا شطط وعليها العدة ولها الميراث فقيل
معقل بن يسار فشهد بان الله صلى الله عليه وسلم
قضى بمثل ذلك في امرأة منهم ففرج بذلك ابن مسعود
فرجة لم يفرج مثلها قط بعد الاسلام وثانيها ان
يقع بينهما المناظرة ويظهر الحديث بالوجه الذي يقع
به غالب الظن فيرجع عن اجتهاده الى المسموع مثاله
ما رواه الائمة من ان ابا هريرة رضى الله عنه كان من
مذهبه انه من اصبح جتبا فلا صوم له حتى اخبرته
بعض ازواج النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف مذهب
فرجع وثالثها ان يبلغه الحديث ولكن لا على الوجه الذي

يقع به غالب الظن فلم يترك اجتماعه بل طعن
في الحديث مثاله ما رواه أصحاب الاصول من ان
فاطمة بنت قيس شهدت عند عمر بن الخطاب
رضي الله عنه بانها كانت مطلقة الثلاث فلم
يجعل لها رسول الله صلى الله عليه وسلم نفقة
ولا سكنى فرد شهادتها وقال لا نترك كتاب الله
بقول امرأة لا ندري اصدقت ام كذبت في النفقة
والسكنى وقالت عائشة رضي الله عنها يا فاطمة
الا تنقي الله يعني في قولها لا سكنى ولا نفقة
ومثاله آخر روى الشيخان انه كان من مذهب
عمر بن الخطاب ان التيمم لا يجزى الجنب الذي
لا يجيد الماء فروى عنه عمار انه كان مع رسول
الله صلى الله عليه وسلم في سفن فاصابته
جنابة ولم يجده ماء فتمسك في التراب فذكر ذلك
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال انما
كان يكفيك ان تفعل هكذا وضرب بيده
الارض فمسح بها وجهه ويديه فلم يقبل عمر
ولم ينهض عنه حجة تقاوم ما رآه فيه حتى
استفاض الحديث في الطبقة الثانية من طريق
كثيرة

فيما رآه

كثيرة واضمحل وهم القادح فاخذ به ورأى
ان لا يصل اليه الحديث اصلا مثاله ما اخرج مسلم
ان ابن عمر كان يأمى النساء اذا اغتسلن ان ينفقن
هر وسمن فسمعت عائشة رضي الله عنها بذلك
فقلت يا عجبا لابن عمر وهذا يأمى النساء ان
ينقض هر وسمن افلا يأمى من ان يملقن هر وسمن
فقد كنت اغتسل انا ورسول الله صلى الله عليه وسلم
من انا واحد وما ازيد على انا فرغ على راسي
ثلاث افراعات مثال اخر ما ذكر الزهري
من ان هند الم تبليغها بخصنة رسول الله صلى الله عليه
وسلم في المستحاضة فكانت تبكي لانها كانت لا تقضى
ومن تلك الصروب ان يروا ورسول الله صلى الله
عليه وسلم فعل فعلا فحمله بعضهم على القرية وبعضهم
على الاباحة مثاله ما رواه أصحاب الاصول في قصة
التخبيب الى النزول بالابطح عند النفر نزل رسول
الله صلى الله عليه وسلم به فذهب ابو هريرة
وابن عمر الى انه على وجه القرية فجعلوا من سنن
الحج وذهب عائشة رضي الله عنها وابن عباس
رضي الله عنه الى انه كان على وجه الاتفاق وليس

من السنن ومثال آخر ذهب الجمهور الى ان الرجل
 في الطواف سنة وذهب ابن عباس رضي الله عنه
 الى انه انما فعله النبي صلى الله عليه وسلم على سبيل الاتقاء
 لعارض عرضه وهو قول المشركين حطمتهم حمى يثرب
 وليس بسنة ومنها اختلاف الوهم مثاله ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم حج فراه الناس فذهب بعضهم الى
 ان كان متمتعا وبعضهم الى انه كان قارنا وبعضهم الى
 انه كان مفردا مثال اخر اخرج ابو داود عن سعيد
 ابن جبير انه قال قلت لعبد الله بن عباس يا ابا العباس
 عجبت لاختلاف اصحاب رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم في اهللال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 حين اوجب فقال اني لاعلم الناس بذلك انما كانت
 من رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة واحدة فمن
 هناك اختلفوا خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم حاجا
 فلما صلى في مسجد ذي الحليفة ركعتين اوجب في مجلسه
 واهل بالبحر حين فرغ من ركعتيه فسمع ذلك منه اقوام فحفظوه
 عنه ثم ركب فلما استقلت به ناقته اهل وادرك ذلك منه
 اقوام وذلك ان الناس انما كانوا يا قوت ارسالا فسمع حين
 استقلت به ناقته يهل فقالوا انما اهل رسول الله صلى

الله

الله عليه وسلم حين استقلت به ناقته ثم مضى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما علا على شرق البيدا
 اهل وادرك ذلك منه اقوام فقالوا انما اهل حين على
 على شرق البيدا وايم الله لقد اوجب في مصلاه واهل
 حين استقلت به ناقته واهل حين على علا شرق البيدا
 ومنها اختلاف السهو والنسيان مثاله ما روى ان ابن
 عمر كان يقول اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عمره في رجب فسمعت بذلك عائشة فقضت عليه
 بالسهو ومنها اختلاف الضبط مثاله ما روى ابن عمر
 عنه صلى الله عليه وسلم من ان الميت يعذب ببكاء اهله
 عليه فقضت عايشة عليه بانه وهم باخذ الحديث على وجه
 من رسول الله صلى الله عليه وسلم على يهودية يبيكي عليها
 اهله فقال انهم يبكون عليها وانها تغذب في قبرها فظن
 ان العذاب معلول للبكاء وظن الحكم عاما على كل ميت
 ومنها اختلافهم في علة الحكم مثاله القيام المجازة فقال
 قائل لتعظيم الملائكة فيعبر المؤمن والكافر وقال قائل لسهول
 الموت فيعبرهما وقال قائل من على رسول الله صلى الله عليه
 وسلم بمجازة يهودي فقام لها كراهة ان تغلوف فوق راسه
 فيخص الكافر ومنها اختلافهم في الجمع بين المختلفين مثاله رخص

رسول الله صلى الله عليه وسلم في المنة عام خير ثم
نهي عنها ثم رخص فيها عام او طاس ثم نهى عنها
فقال ابن عباس كانت الرخصة للضرورة والنهي
لانقضاء الضرورة والحكم باق على ذلك وقال الجمهور
كانت الرخصة ابا حدة النهي شيئا لها مثال اخر نهى
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن استقبال القبلة
في الاستنجا فذهب قوم الى عموم هذا الحكم وكونه
غير منسوخ وراه جابر بن عبد الله ان يثوبى بعام
مستقبل القبلة فذهب الى انه نسخ للنهي المنقذ وراه
ابن عمر قضا حاجته مستدير القبلة مستقبل الشام
فروبه قولهم وجمع قوم بين الروايتين فذهب الشعبي
وغيره الى ان النهي مختص بالصرا فاذا كان في المراحض
فلا بأس بالاستقبال والاستدبار وذهب قوم الى
ان القول عام محكم والفعل يحتمل كونه خاصا بالسر
بالنبي صلى الله عليه وسلم فلا يشتمل على الاستنجالا لخصا
وبالمجلة فاختلفت مذاهب اصحاب النبي صلى الله عليه
وسلم واخذ عنهم التابعون كلوا حدا ما يتسر له
فحفظ ما سمع من حديث رسول الله صلى الله عليه واله
وسلم ومذاهب الصحابة وعقليا وجمع المختلف على ما ليس

له

له ورجح بعض الاقوال على بعض واضمحل في نظرهم
بعض الاقوال وان كان ماثورا عن كبار الصحابة كالمذهب
الماثور عن عمر وابن مسعود في يئتم الجنب افضل عندهم
لما استفاض من الاحاديث عن عمار وعمران بن حصين
وغيرهما فعند ذلك صار لكل عالم من علمي التابعين مذ
على حياله فانتصب في كل بلد امام مثل سعيد بن المسيب
وسالم بن عبد الله بن عمر في المدينة وبعدهما الزهري
والقاضي يحيى بن سعيد وربيع بن عبد الرحمن فيهما
وعطاء بن ابراهيم بمكة وابراهيم النخعي والشعبي
بالكوفة والحسن البصري بالبصرة وطاوس بن كيسان
اليمن ومكحول بالشام فاطما الله اكبارا الى علومهم فغنوا
فيها واخذوا عنهم الحديث وفناوى الصصابة وافادتهم
ومذاهب هؤلاء العلماء وتحقيقاتهم من عند انفسهم
واستفتى منهم المستفتون ودارت المسائل بينهم ورفت
اليهم الاقضية وكانت سعيد بن المسيب وابراهيم النخعي
واشاهلها جمعوا ابواب الفقه اجمعين وكان لهم في كل باب
اصول تلقوها من السلف وكان سعيد واصحابه يذهبون
الى ان اهل الحرمين اثبت الناس في الفقه واصل مذاهبهم
فناوى عمر وعثمان وقضيا لهما وفناوى عبد الله بن عمر وعائشة

وابن عباس وقضايا قضاء المدينة فجاءوا من ذلك
 ما يسر الله لهم ثم نظروا فيها نظرا اعتبارا وتقشيش
 فما كان منها مجمعا عليه بين علماء المدينة فاتهم يأخذون
 عليه بنوا جذهم وما كان فيه اختلاف عندهم فاتهم
 يأخذون بأقوالها وأرجحها أما الكثرة من ذهب
 اليه منهم أو موافقة لقياس قوى أو تخرج صريح من
 الكتاب والسنة ونحو ذلك وإذا لم يجد فيما حفظوا
 منهم جواب المسئلة خرجوا من كلامهم وتبعوا الأئمة
 والاقتضا فحصل لهم مسائل كثيرة في كل باب باب وكان
 إبراهيم وأصحابه يرون أن عبد الله بن مسعود وأصحابه
 أثبت الناس في الفقه كما قال علقمة لسروقا لا أحد
 أثبت من عبد الله وقول أبي حنيفة رضي الله عنه
 للأوزاعي إبراهيم أفقه من سالم ولولا فضل الصحبة
 لقلت أن علقمة أفقه من عبد الله بن عمر وعبد الله
 هو عبد الله وأصل مذهبه فثاوي عبد الله بن مسعود
 وقضايا على رضي الله عنه وفتاواه وقضايا شريح وغيره
 من قضاء الكوفة فجمع من ذلك ما يسر الله ثم صنع
 في آثارهم كما صنع أهل المدينة في آثار أهل المدينة وخرج كما
 خرجوا فتلخص له مسائل الفقه في كل باب باب وكان سعيد

ابن المسيب

ابن المسيب لسان فقها المدينة وكان أحفظهم
 بقضايا عمر ومجديث أبي هريرة وإبراهيم لسان
 عليها فقها ببلد هما وأخذوا عنهما وعقلوه وخرجوا
 عليه والله أعلم **باب أسباب اختلاف هذا ذهب**
الفقهاء وأعلم أن الله أنشاء بعد عصر التابعين
 نشأ من جملة العلم أنجاء لما وعده صلى الله عليه
 واله وسلم حيث قال يحمل هذا العلم من كل خلف
 عدوله فأخذوا عن من اجتمعوا معه منهم صفوة
 الوضوء والغسل والصلوة والنكاح والبيع وسائر
 ما يكثر وقوعه وروا حديث النبي صلى الله عليه
 وسلم وسمعوا قضايا قضاء البلدان وفتاوى فقهاءها
 وسألوا عن المسائل واجتهدوا في ذلك كله ثم صاروا
 كبارا قوم ووسد إليهم الأمر فنجحوا على منوال شيوخهم
 ولم يالوا في تتبع الأئمة والاختصاصات فقصوا
 واقتوا ورووا وعلموا وكان صنيع العلماء في هذه
 الطبقة متشابهة وحاصل صنيعهم أن يتمسكوا بالمسند
 من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم والمرسل
 جميعا ويستدلون بأقوال الصحابة والتابعين علما
 منهم أنهما أحاديث متقولة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

فقهاء الكوفة فإذا تكلموا
 بشيء ولم ينسبوا إلى أحد
 فإنه في الأكثر منسوب
 إلى أحد من السلف
 صريحاً وإيماء
 ونحو ذلك
 فاجتمع
 (ص)

اقتصر وها فجعلوها موقوفة كما قال ابراهيم وقدرى
 حديث نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
 المجادلة والمزانية ف قيل له اما تحفظ عن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم حديثا غير هذا قال بلى
 ولكن اقول قال عبد الله قال علقمة احب الى
 وكما قال الشعبي وقد سئل عن حديث وقيل انه
 يرفع الى النبي صلى الله عليه وسلم قال لا على من
 دون النبي صلى الله عليه وسلم احب اليه فان كان
 فيه زيادة ونقصان كان على من دون النبي صلى
 الله عليه وسلم او يكون استنباطا منهم من المنصوص
 واجتمعا دامنهم بارائهم وهم احسن صنيعا في كل ذلك
 ممن يجيئ بعدهم واكثر اصابة واقدام زمانا
 واعني علما فتعين العمل بها الا اذا اختلفوا وكان
 حديث رسول الله صلى الله عليه واله وسلم يخالف
 قولهم مخالفة ظاهرة وانه اذا اختلفوا حديث
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسألة رجعوا
 الى اقوال الصحابة فان قالوا ينسخ بعضها او يصرفه
 عن ظاهره او لم يصرحوا بذلك ولكن انفقوا على
 تركه وعدم القول بموجبه فانه كابدوا علة فيه والحكم
 بنسخه

بنسخه او تاويله اتبعوهم في كل ذلك وهو قول
 مالك في حديث ولوغ الكلب جاء هذا الحديث ولكن
 لا ادري ما حقيقته حكاه ابن الحاجب يعني لم ار الفقيه
 يعملون به وانه اذا اختلف مذاهب الصحابة والتابعين
 في مسألة فالمختار عند كل عالم مذهب اهل بلد وشيوخه
 لانه اعرف بالصحيح من افاويلهم من السقيم واعني
 للاصول المناسبة لها وقلبه اميل الى فضلهم وتبهرهم
 فذهب عمر وعثمان وعائشة وابن عمر وابن عباس
 وزيد بن ثابت واصحابهم مثل سعيد بن المسيب
 فانه كان احفظهم لقضايا عمر وحديث ابن هريق
 وعروة وسالم وعكرمة وعطاء وسعيد بن عبد
 الله وامثالهم احق بالاخذ من غير عند اهل المدينة
 كما بينه النبي صلى الله عليه وسلم في فضائل المدينة ولانها
 مأوى الفقهاء وجمع العلماء في كل عصر ولذلك شري
 مالك يلازم محجتهم وقد اشترى عن مالك انه متمسك
 باجماع اهل المدينة وعقد البخاري بابا في الاخذ بما
 اتفق عليه الحواريين ومذهب عبد الله بن مسعود وامتناع
 وقضايا على وشريح والشعبي وفشاوى ابراهيم
 احق بالاخذ عند اهل الكوفة من غير وهو قول علقمة

حين مال مسروق الى قول زيد بن ثابت في الشريك
قال هل احد منهم اثبت من عبد الله فقال لا ولكن
رايت زيد بن ثابت واهل المدينة يشركون
فان اتفق اهل البلد على شيء اخذوا عليه بالتاجين
وهو الذي يقول في مثله مالك السنة التي لا اختلاف
فيها عندنا كذا وكذا وان اختلفوا اخذوا باقواها
وارجحها اما لكثرة القائلين به او لموافقه بقياس
قوى او تخنيج من الكتاب والسنة وهو الذي يقول
في مثله مالك هذا احسن ما سمعت فاذا لم يجدوا
فيما حفظوا منهم جواب المسئلة خرجوا من كلامهم وتبعوا
الايماء والاقتضاء واليهما في هذه الطبقة الذودين
قدون مالك ومحمد بن عبد الرحمن بن ابي ذيب بالمدينة
وابن جريج وابن عيينة بعكك والثوري بالكوفة
والربيع بن صبيح بالبصرة وكلهم مشوا على هذا السبيل
الذي ذكرته ولما حج المنصور قال لما لك قد عزمت
ان امر بكثيبت هذه التي وصنعها فتتسخ ثم ابعث
في كل مصر من امصار المسلمين منها نسخة وامرهم بان
يعملوا بما فيها ولا يتعدوه الى غير فقال يا امير المؤمنين
لا تفعل هذا فان الناس قد سبقت اليهم فاويل وسمعا
احاديث

احاديث وروايات واخذ كل قوم بما سبق
اليهم واتوا به من اختلاف الناس فدع الناس
وما اخذوا اهل كل بلد منهم لانفسهم وحقك نسية
هذه القصة الى هارون الرشيد وانه شاور مالكا
في ان يعلق الموطن في الكعبة ويحمل الناس على ما فيه
فقال لا تفعل فان اصحاب رسول الله صلى الله عليه
واله وسلم اختلفوا في الفروع وتفرقوا في البلدان وكل سنة
سنة مضت قال وفكك الله يا ابا عبد الله حكاية السيوطي
وكان مالك اثبتهم في حديث المدنيين عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم واثبتهم اسنادا واعلمهم بقضايا
عمر واذا يل عبد الله بن عمر وعائشة واصحابهم من
الفقهاء السبعة وبه وبامثاله قام علم الرواية والفروع
فلما وسد اليهم الامم حدث وافقي واقاد واجاد وعليه
انطبق قول النبي صلى الله عليه وسلم يوشك ان يضرب
الناس اكبادا الا يل يطلبون العلم فلا يجدون احدا اعلم
من عالم المدينة على ما قاله ابن عيينة وعبد الرزاق وانهما
بهما تجمع اصحابه رواياته وتجارته ولخصوها وحرروها
وشرحوها وخرجوا عليها وتكلموا في اصولها ودلائلها
وتفرقوا الى المغرب ونواحي الارض فنفع الله بهم وكان ابو حنيفة

م كثر من خلقه وان شئت
ان تدرك حقيقة ما قلناه
من اصل منه صبه فانظر في
كتاب المطا ونجده كما ذكرنا
حجوه

رضي الله عنه الزمهم بمذهب ابراهيم واقرانه لا يجاوزه
الا ماشاء الله وكان عظيم الشأن في التخرج على مذهب
دقيق النظر في وجوه التخرجات مقبلا على الفروع اتم قبيل
وان شئت ان تعلم حقيقة ما قلناه فلنخص اقول ابراهيم
من كتاب الاثنا عشر رضي الله عنه وعبد الرزاق ومضاف
ابي بكر بن ابي شيبة ثم قاييسه بمذهب تميم لا يعارق
تلك الحجة الا في مواضع يسيرة وهو في ذلك اليسير ايضا
لا يخرج عما ذهب اليه فقهاء الكوفة وكان اشهر اصحابه
ذكر ابو يوسف رحمه الله تعالى تولى قضاء القضاة ايام
هارون الرشيد فكان سببا لظهور مذهبهم والقضاء به
في اقطار العراق وخراسان وماوراء النهر وكان احسنهم تصنيفا
والزمهم درسا محمد بن الحسن فكان من خيرة انه تفقه على ابي
حنيفة وابي يوسف ثم خرج الى المدينة فقرا الموطا على مالك
ثم رجع الى بلده فطبق مذهب اصحابه على الموطا مسئلة
مسئلة فان وافق فيها والا فان رأى طائفة من الصحابة
والتابعين ذاهبين الى مذهب اصحابه فكذلك وان وجد
قياسا ضعيفا او تخرجا لم يخالفه حديث صحيح مما عمل
به الفقهاء ويخالفه على اكثر العمل اتركه الى مذهب السلف
مما يراه ارجح ما هنالك وما لا يزالان على محجة ابراهيم ما لم يكن

لها

لها كما كان ابو حنيفة رحمه الله يفعل ذلك وانما كان
اخلا فمهم في احد شيئين اما ان يكون لشئهما ترجيح على
مذهب ابراهيم يراحمه فيه او يكون هنالك لا يراحمهم
ونظرا لاقوال مختلفة في القوف في ترجيح بعضها على
بعض فصنف محمد رحمه الله وجمع رأى هؤلاء اثنته
ونفك كثير من الناس فتوجه اصحاب ابي حنيفة رحمه الله
الى تلك التصانيف تلخيصا وتقريبا وتخرجا وتأسيسا
واستدلالا ثم تفرقوا الى خراسان وماوراء النهر فسمى
ذلك مذهب ابي حنيفة رحمه الله وانما عده مذهب
ابي حنيفة مع مذهب ابي يوسف رحمه الله ومحمد رحمه
الله واحدا مع انها مجتهدان مطلقان مخالفتها غير قليلة
في الاموال والفروع لثوافتهم في هذا الاصل ولشد وين مذاهم
جميعا في المبسوط والجامع الكبير ونشأ الشافعي رحمه
الله في اوائل ظهور المذهبين وترتيب اصولهما وفروقا
فنظر في ضياع الاوائل فوجد فيه امور البحث عنانه عن
المراتب في طريقهم وقد ذكرها في اوائل كتابه الام منها انه وجد
ياخذون بالمرسل والمقطوع فيدخل فيها الخلل فانه اذا جمع
طرق الحديث يظهر انه كم من مرسل لا اصل له وكم من مرسل
يخالفه مسندا فقرره انه لا ياخذ بالمرسل الا عند وجود شروط

مذكورة
وهي موجودة في كتب الاصول ومنها انه لم يكن
قواعد الجمع بين المختلفات منطبوعة عندهم فلهذا
بذلك خلل في مجيهااتهم فوضع لها اصولا ودونها
في كتاب وهذا اول تدوين كان في اصول الفقه مثله
ما بلغنا انه دخل على محمد بن الحسن وهو يطعن على
اهل المدينة في قضائهم بالشاهد الواحد مع اليمين
ويقول هذا زيادة على كتاب الله فقال الشافعي
اثبت عندك انه لا يجوز الزيادة على كتاب الله بخبر
الواحد قال نعم قال فلم قلت ان الوصية للوارث
لا يجوز لقوله صلى الله عليه وسلم الا لا وصية لوارث
وقد قال الله تعالى كتب عليكم اذا حضر احدكم
الموت الاية واورد عليه اشياء من هذا القبيل
فانقطع كلام محمد بن الحسن ومنها ان بعض الحارث
الصحيح لم يبلغ علماء التابعين من وسد اليهم
الفتوى فاجتهدوا بآرائهم واتبعوا العمومات
واقترعوا بمن قضى من الصحابة فافتوا بحسب ذلك
ثم ظهرت بعد ذلك في الطبقة الثالثة فلم يعملوا
بها ظنا منهم انما تخالف عمل اهل مدنيهم وسنهم
التي لا اختلاف لهم فيها وذلك قاص في الحديث

او علم

او علم مسقط له او لم تظهر في الثالثة وانما ظهرت
بعد ذلك عند ما معن اهل الحديث في جمع طرق
الحديث ورحلوا الى اقطار الارض وبحثوا عن
جملة العلم فكثر من الاحاديث لا يرويه من الصحابة
الا رجل او رجلا ولا يرويه عنه او عنهما الا رجل
او رجلا ن وهلم جرا فحفي على اهل الفقه وظهر
في عصر الحفاظ الجامعين لطرق الحديث وكثير
من الاحاديث رواه اهل البصرة مثلا وسائر الاقطار
في غفلة منه فبين الشافعي رضي الله عنه ان العلماء من
الصحابة والتابعين لم يزل شائهم انهم يطلبون الحديث
في المسئلة فاذا لم يجدوا تمسكوا بسنن اخر من الاستدلال
ثم اذا ظهر عليهم الحديث بعد رجوعوا من اجتهادهم
الى الحديث فاذا كان الامر على ذلك لا يكون عدم
تمسكهم بالحديث قد حافيه اللهم الا اذا بينوا العلة
الفارقة مثاله حديث الثقلين فانه حديث صحيح
روى بطرق كثيرة معظمها ترجع الى الوليد بن كثير عن
محمد بن جعفر بن الزبير او محمد بن عمار بن جعفر عن
عبيد الله بن عبد الله عن ابن عمر ثم تشعبت الطرق
بعد ذلك وهذا ان كانا من الثقات لكنهم ليسا من

وسد إليهم الفتوى وعول الناس عليهم فلم يظهر الحديث
في عصر سعيد بن المسيب ولا في عصر الزهري
لم يمتحن عليه المالكية ولا الحنفية فلم يعملوا به
وعمل به الشافعي وحديث خيار المجلس فانه حديث
صحيح روي بطرق كثيرة وعمل بها ابن عمر وابوزرة
من الصحابة ولم يظهر على الفقهاء السبعة ومعاشرهم
فلم يكونوا يقولون به فراى مالك وابو حنيفة
هذا علة فادحة في الحديث وعمل به الشافعي
وسمى ان اقوال الصحابة جمعت في عصر الشافعي
فكثرت واختلفت وتشعبت وراى كثيرا منها
يخالف الحديث الصحيح حيث لم يبلغهم وراى السلف
لم يراوا يرجعون في مثل ذلك الى الحديث فتركوا التمسك
باقوالهم ما لم ينفقوا قال هم رجال وبنو رجال ومنها
انه راى قوما من الفقهاء يخلطون الراى الذى لم يسوغه
الشرع بالقياس الذى اثبتته فلا يميزون واحدا منهما
من الاخر ويسمونه نارة بالاستحسان واعنى بالراى
ان ينصب مظنة حرج او مصلحة علة للحكم وانما القياس
ان يخرج العلة من الحكم المنصوص ويدار عليها الحكم
فابطل هذا النوع اثم ابطال وقال من استحسن

فانه

فانه اراد ان يكون شارعا حكاها العصد في شرح
مختصر الاصول مثاله رشد اليتيم امر خفي فاقاموا
مظنة الرشد وهو بلوغ خمس وعشرين سنة
مقامه وقالوا اذا بلغ اليتيم هذا العمر سلم اليه
ماله قالوا هذا استحسان والقياس ان لا يسلم اليه
وبالجملة فلما راى في صنع الاوائل مثل هذه الامور
اخذ الفقه من الراس فاسس الاصول وفرع الفروع
وصنف الكتب فاجاد واقاد واجتمع عليها الفقهاء
وتصرفوا اختصارا وشرحا واستدلوا لا وتخرجوا
ثم تفرقوا في البلد ان فكان هذا مذهب الشافعي
رحم الله والله اعلم **باب اسباب الاختلاف**
بين اهل الحديث واصحاب الراى اعلم انه كانت
من العلماء في عصر سعيد بن المسيب والبراهيم والزهري
وفي عصر مالك وسفيان وبعد ذلك قوم يكرهون
المخوض بالراى ويهابون الضياع والاستنباط الا بضرورة
لا يجحدون منها بده او كان اكبرهم روايته حديث
رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عبد الله بن
مسعود عن شئ فقال انى لا كره ان اهل لك شئاً
حرمه الله عليك او احرم ما احله الله لك وقال

معاذ بن جبل يا أيها الناس لا تعجلوا بالبلاء قبل
نزوله فإنه لا ينفك المسلمون أن يكون فيهم من
إذا سئل سدد وروى بخ ذلك عن عمر وعلى
وابن عباس وابن مسعود في كراهة التكلم فيما لم ينزل
وقال ابن عمر لما يرى بن زيد أنك من فقهاء البصرة
فلا تفت الأبقار ناطق وسنة ما كتبت فأنك
أن فعلت غير ذلك هلكك واهلكك وقال أبو النضر
لما قدم أبو سلمة البصرة أتته أنا والحسن فقال
للحسن أنت الحسن ما كان أحد بالبصرة أحب إلى
لقائنا منك وذلك أنه بلغني أنك تفتي برأيك فلا
تفت برأيك إلا أن يكون سنة عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم أو كتاب منزل وقال ابن المنذر رأيت
العالم يدخل فيما بين الله وبين عباده فليطلب
لنفسه أو سال الشيعي كيف كنتم تضعون إذا سألتم
قال علي الحنبر وقعت كان إذا سئل الرجل قال
لصاحبه أظنهم فلا يزال حتى يرجع إلى الأول وقال
الشيعي ما حدثك هؤلاء عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم فخذبه وما قالوه برأيهم قاله في الحسن أخرج
عن هذه الآثار عن آخرها الدارمي فوقه شيوع تدوين
الحديث

ن
قاضية

المخرج ٢

الحديث والآثار في بلدان الاسلام وكتابة الصحيح
والنسخ حتى قل من يكون من اهل الرواية الاكات
له تدوين او صحيفة او نسخة من حاجتهم بموقع
عظيم وطاف من أدرك من عظمائهم ذلك الزمان
بلاد المجر والشام والعراق ومصر واليمن وخراسان
وجمعوا الكتب وتبعوا النسخ وامنوا في التخص
من غريب الحديث ونوادير الآثار واجتمع باهتمام
أوليئك من الحديث والآثار ما لم يجتمع لاحد قبلهم
وتيسر لهم ما لم يتيسر لاحد قبلهم وخلص اليهم
من طرق الاحاديث شيء كثير حتى كان لكثير من الاحا
عندهم مائة طريق فما فوقها فكشف بعض الطرق
ما استتر في بعضها الآخر وعرفوا محل كل حديث
من الغرابة والاستغاضة وامكن لهم النظر في المناها
والشواهد وظهر عليهم احاديث صحيحة كثير لم تظهر
على اهل الفتوى من قبل قال الشافعي رضي الله عنه لا أحد
انتم اعلم بالاخبار الصحيحة فاعلموا في حتى اذهب اليه
كوفيا كان او بصريا او شاميا حكاه ابن الهمام وذلك
لأنه كم من حديث صحيح لا يرويه الا اهل بلد خاصة كقواد
الشاميين والعراقيين او اهل بيت خاصة كشيعة بريدع

ديث

٢ مناه اذا كان خبر
صحيح فاعلموا في

عن ابي سيرة عن ابي موسى وشيخه عمر بن شعيب
عن ابيه عن جده او كان الصحابي مقلدا خاملا
لم يحمل عنه الا شذوذا قليلا فمثل هذه الاحاديث
يعمل عنها عامة اهل الفتوى واجتمعت عندهم آثار
فقهاء كل بلد من الصحابة والتابعين وكان الرجل
فيما قبلهم لا يتمكن الا من جمع حديث بلد واصحابه
وكان من قبلهم يعتمدون في معرفة اسما الرجال
ومراتب عدالتهم على ما يخلص اليهم مشاهدة الحال
وتتبع القرابين وامعن هذه الطبقة في هذا الفن
وجعلوا شيئا مستغلا بالثديين والبحث وناظرها
في الحكم بالصحة وغيرها فانكشف عليهم هذا التدوين
والناظر ما كان خفيا من حال الاتصال والانقطاع
وكان سفين ووكيع وامثالهما يجتهدون غاية الاجتهاد
تظهر فيكون من الحديث المرفوع المتصل الا من دروس
الف حديث كما ذكر ابو داود والسميع في رسالته
الى اهل مكة وكان اهل هذه الطبقة يروون اربعين
الف حديث فما يقرب منها بل اصح عن البخاري انه
اختصر صحيحه من ستماية الف حديث وعن ابي داود
انه اختصر مسنده من ثمانماية الف حديث وجعل احمد

مسند

مسند ميزانا يعرف به حديث رسول الله صلى
الله عليه وسلم فوجد فيه ولو بطريق واحد من
طريقه فله اصل والا فلا اصل له وكان رؤس هؤلاء
عبد الرحمن بن حمدي ويحيى القطان ويحيى بن
هارون وعبد الرزاق وابو بكر بن ابي شيبة ومدد
وهناد واحمد بن حنبل واسحاق بن راهويه والفضل
ابن وكيع وعلي المديني واقراهم وهذه الطبقة هي
الطراز الاول من طبقات المحدثين فرجع المحققون
منهم بعد احكام فن الرواية ومعرفة مراتب الاحاديث
الى الفقه فلم يكن عندهم من الراي ان يجمع على تقليد
رجل ممن مضى مع ما يرون من الاحاديث والآثار
المناقضة لكل مذهب من تلك المذاهب فاخذوا يتبعون
احاديث النبي صلى الله عليه واله وسلم وآثار الصحابة
والتابعين والمجتهدين على قواعد حكموها في نفوسهم وانما
ابنهم تلك في كلمات يسيرة كان عندهم انه اذا وجد
في المسئلة قرآن ناطق فلا يجوز التحول منه الى غيره واذا
كان القرآن محتملا بوجوه فالسنة قاضية عليه فاذا لم يجدوا
في كتاب الله اخذوا بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم سواء
كان مستتبها وايضا بين الفقهاء او يكون مختصا باهل بلد

ما واصل بيت او بطريق خاصة وسوا عمل به الصياغة
 والفقهاء اولم يعلموا به ومتى كان في المسئلة حديث
 فلا يتبع فيما خلا فاشرا من الاثار ولا اجتماعا واحدا
 من المجتهدين واذا افرغوا جملتهم في تتبع الاحاديث
 ولم يجدوا في المسئلة حديثا اخذوا باقرار جماعة من
 الصحابة والتابعين ولا يتقيدون بقوم دون قوم
 ولا بلد دون بلد كما كان يفعل من قبلهم فان
 اتفق جمهور العلماء الخلفاء والفقهاء على شيء فهو المتبع
 وان اختلفوا اخذوا بمحدث اعلمهم علما واورعهم ورعا
 او اكثرهم او ما اشتهر عنهم فان رجدوا شيئا يستوفى
 فيه قولان ففي مسئلة ذات قولين فان عجزوا عن
 ذلك ايضا فاملوا في عمومات الكتاب والسنة واما انما
 واقتضاها وحلوا نظير المسئلة عليها في الجواب اذ كانتا
 متقاربتين بآدي الرأي لا يعتمدون في ذلك على
 قواعد من الاصول ولكن على ما يخلص الى الفهم ويصلح به
 الصدر كما انه ليس ميزان التواتر عدد الرواة ولا حالهم
 ولكن اليقين الذي يعقيه في قلوب الناس كابنهما
 على ذلك في بيان حال الصحابة وكانت هذه الاصول
 مستخرجة من صنيع الاولين وتصرح بحايتهم وعن ميمون بن

مهرا

مهرا قال كان ابو بكر اذا ورد عليه الخصم نظر
 في كتاب الله فان وجد فيه ما يقتضي بينهم قضى به
 وان لم يكن في الكتاب وعلم عن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم في ذلك الامر سنة قضى بها فان عياه خرج
 فسال المسلمين فقال اثنان كذا وكذا فمهل
 علمتم ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قضى
 في ذلك بقضاء فرما اجتمع اليه نفر كلهم يذكر
 عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فيه قضاء
 فيقول ابو بكر الحمد لله الذي جعل فينا من يحفظ
 علينا علم نبينا فان اعياه ان يجد فيه سنة عن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يجمع روس الناس وخيارهم
 فاستشارهم فاذا اجتمع رأيهم على امر قضاه وعن
 شرح ان عمر بن الخطاب كتب اليه ان جاءك شيء
 في كتاب الله فاقض به ولا يفتك عنه الرجال
 فان جاءك ما ليس في كتاب الله فانظر سنة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فاقض بها فان جاءك
 ما ليس في كتاب الله ولم يكن فيه سنة رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فانظر ما اجتمع عليه الناس فخذ
 به فان جاءك ما ليس في كتاب الله ولم يكن فيه سنة

رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يتكلم فيه احد
 قبلك فاختر اى الامر ين شئت ان شئت ان تجتهد
 برأيك لتقدم فتقدم وان شئت ان تاخر فتاخر
 ولا اراى الناخر الا خيرا لك وعن عبد الله بن مسعود
 قال اتى علينا زمان لنساققضى ولنساقهنا لك
 وان الله قد قدر من الامر ان قد بلغنا ما ترون
 فمن عرض له قضاء بعد اليوم فليقتض فيه بما فى كتاب
 الله عز وجل فان جاءه ما ليس فى كتاب الله فليقتض
 بما قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم فان جاءه
 ما ليس فى كتاب الله ولم يقض به رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فليقتض فيه بما قضى به الصالحون
 ولا يقتل اذى اخاف واذا ارى فان الحرام بين والحلال
 بين وبين ذلك امور مشتبهة فدع ما يربك الى ما لا
 يربك وكان ابن عباس اذا سئل عن الامى كان
 فى القرآن اخبر به وان لم يكن فى القرآن وكانت
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اخبر به فان
 لم يكن فعن ابي بكر وعمر فان لم يكن قال فيه برأيه
 وعن ابن عباس اما تتخافون ان تعذبوا او تخفف
 بكم ان تقولوا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

قال

قال فلان عن قتادة قال حدث ابن سيرين رجلا يحدث
 عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال رجلى قال فلان
 كذا وكذا فقال ابن سيرين احدثك عن النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم وتقول قال فلان كذا وكذا او عن
 الاوزاعي قال كتب عمر بن عبد العزيز انه لا راي
 لاحد فى كتاب الله وانما راي الائمة فيما لم ينزل فيه
 كتاب ولم يمتض فيه سنة عن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ولا راي لاحد فى سنة سنهما رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وعن الاعمش قال كان ابراهيم يقول
 يقوم عن يساره فخرثنه عن سميع الزيات عن ابن عباس
 ان النبي صلى الله عليه وسلم اقامه عن يمينه فاخذ
 به وعن الشعبي جاء رجل يسأله عن شيء فقال كانت
 ابن مسعود يقول فيه كذا وكذا قال اخبرني ابن ابي
 فقال الا تعجبون من هذا الخبر انه عن ابن مسعود
 ويسألني عن رائي ودينى آثر عندي من ذلك
 والله لان الحق لغيبته احب الى من ان اخبر له
 برائي اخبر هذه الاثار كلها الدارمي ولخرج الترمذي
 عن ابي السائب قال كنا عند وكيع فقال لرجل ممن
 ينتظر في الراى اشعر رسول الله صلى الله عليه وسلم

وتقول ابو حنيفة اهو مثله قال الرجل فانه قدرى
 عن ابراهيم النخعي انه قال الاشعار مثله قال
 رايت وكيعا غضب غضبا شديدا وقال اقول
 لك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقول
 قال ابراهيم ما احقك بان تحبس ثم لا تخرج حتى
 تنزع عن قولك وعن عبد الله بن عباس وعطا
 ومجاهد ومالك بن انس رضى الله عنهم انهم
 كانوا يقولون ما من احد الا وما خوة من كلامه وورد
 عليه الارسل الله صلى الله عليه وسلم وبالجملة فلما
 مهدوا الفقه على هذه القواعد فلم يكن مسئلة
 من المسائل التي تكلم فيها من قبلهم والتي وقعت
 في زمانهم الا ووجدوا فيها حديثا مرئيا متصلا
 او مرسل او موقوفا صحيحا او حسنا او صالحا لا اعتبار
 او وجدوا اثرا من اثار الشيخين او سائر الخلفاء
 وقضاة الامصار وفعما البلدان او استنباطا
 من عموم او اعم او اقتضاة فيسرع الله لهم العمل
 بالسنة على هذا الوجه وكان اعظمهم شأنا واسمهم
 رواية واعرفهم للحديث مرتبة واعظمهم فقهيا احمد
 ابن محمد بن حنبل ثم اسحاق بن راهويه وكان ترتيب الفقه

على هذا

على هذا الوجه يتوقف على جمع شئ كثير من الاحاديث
 والا تارحتى سئل احمد بكفى الرجل مائة الف حديث
 حتى يفتي قال لا حتى قبل خمسمائة الف حديث قال
 ارجو كذا في غاية المشئى ومراده الا فناء على هذا الاصل
 ثم انشا الله تعالى قرنا اخر فرأى واصحابهم قد كفهم
 مؤنة جمع الاحاديث وتمييد الفقه على هذا الاصل
 فتفرعوا القنون اخرى كميز الحديث الصحيح المجمع عليه
 من كبراء اهل الحديث كيزيد بن هارون ويحيى
 ابن سعيد القطان واحمد واسحاق واخراهم وجمع
 احاديث الفقه التي بنى عليها فقهاء الامصار وفعما
 البلدان مذاهم وكالحكم على كل حديث بما يستحقه
 وكالشاذة والفاذة من الاحاديث التي لم يروها
 او طرقها التي لم يخرج من جملتها الا وابل ما فيه اتصال
 او على سند او رواية فقيه عن فقيه او حافظ عن
 حافظ او نحو ذلك من المطالب العلية وهؤلاء هم
 البخاري ومسلم وابوداود وعبد بن حميد والدارقطني
 وابن ماجه وابويعلی والترمذي والنسائي والدارقطني
 والحاكم والبيهقي والخطيب والديلمي وابن عبد البر
 وامثالهم وكان اوسعهم علما عندي واقفهم تصنيفا

واشهرهم ذكر ارجل اربعة متقاربون في العصر
اولهم ابو عبيد الله البخاري وكان عرضه تجريد
الاحاديث الصحيحة المستفيضة المتصلة من غيرها
واستنباط الفقه والسير والتفسير منها فصنف
بجامع الصحيح فوفى بما شرط وبلغنا ان رجلا من
من الصالحين راي رسول الله صلى الله عليه وسلم
في منامه وهو يقول مالك استغلت بفقه محمد بن
ادريس وتركت كتابي قال يا رسول الله وما كذلك
قال صحيح البخاري لامرئ من الشريعة والقبول
درجة لا ترام فوقها وثانيهم مسلم النيسابوري توفى
تجريد الصحاح المجمع عليها بين الحديثين المتصلة
المرفوعة مما يستنبط منه الستة واراد تقريبها الى
الادفهان وتسهيل الاستنباط منها فرتب ترتيبا جيدا
وجمع طرق كل حديث في موضع واحد لينضج الاختلاف
المثون وتشعب الاسانيد اصرح ما يكون وجمع
بين المختلعات فلم يدع لمن له معرفة بلسان العرب
عذرا في الاعراض عن السنة الى غيرها وثالثهم
ابوداود السجستاني وكان همه جمع الاحاديث
التي استدلت بها الفقهاء ودارت فيهم وبني عليها

الاحكام

١٩
الاحكام علماء الامصار فصنف سننه وجمع فيها الصحيح
والحسن والبين الصالح للعمل قال ابوداود وما ذكرت
في كتابي من حديث اجمع الناس على تركه وما كان منها
ضعيفا اصرح بضعفه وما كان فيه حلة ببنيها بوجه
يعرفه الخائف في هذا الشأن وترجم على كل حديث
بما قد استنبط منه عالم وذهب اليه ذاهب ولذلك
صرح الغزالي وغيره بان كتابه كاف للمجتهد وراعيهم
ابوعيسى الترمذي وكان استحسن طريقة الشيخين
حيث بين ما ألهمها وطريقة ابوداود حيث جمع
كل ما ذهب اليه ذاهب فجمع كلتا الطريقتين وراى
عليهما بيان مزايا الصحابة والتابعين وفيها الامصار
فجمع كتابا بعامعا واختصر طرق الحديث اختصارا
لطيفا فذكر واحدا واوصى الى ما عداه وبين امر
كل حديث من انه صحيح او حسن او ضعيف او منكر
وبين وجه الضعف ليكون الطالب على بصيرة من
امر فيعرف ما يصح للاعتبار عما دونه وذكر انه
مستفيض او غريب وذكر مزايا الصحابة وفقهاء
الامصار وسمى من يحتاج الى التسمية وكفى من يحتاج
الى الكنية فلم يدع خفا لمن هو من رجال العلم ولذلك

يقال انه كاف للمجتهد معنى للمقلد وكان بازاء هؤلاء
 في عصر مالك وسفيان وبعدهم قوم لا يكرهون
 المسائل ولا يهابون الفتيا ويقولون على الفقه
 بناء الدين فلا بد من اشاعته ويهابون رواية
 حديث النبي صلى الله عليه وسلم والرفع السبيل
 حتى قال الشعبي على من دون النبي صلى الله عليه وسلم
 احب اليك فان كان فيه زيادة او نقصان كانت
 على من دون النبي صلى الله عليه وسلم وقال ابراهيم
 اقول قال عبد الله وقال علقمة احب الي وكان ابن
 مسعود اذا حدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 تربد وجهه وقال هكذا اوضح وقال عمر حنين
 بعث رهطا من الانصار الى الكوفة انكم تاتون
 الكوفة فتاتون تو ما لهم اذ يميز بالقران فياتونكم
 فيقولون قدم اصحاب محمد قدم اصحاب محمد فياتونكم
 فيسألونكم عن الحديث فافلروا في الحديث عن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قال ابن عون كان الشعبي
 اذا جاءه شيء اتقى وكان ابراهيم يقول ويقول
 اخرج هذه الآثار الدارمي فوقع تدوين الحديث
 والفقه والمسائل من حاجتهم لموقع من وجه
 اخر

اخر وذلك انه لم يكن عندهم من الاحاديث والآثار
 ما يقدرون به على استنباط الفقه على الاصول التي
 اختارها اهل الحديث ولم تنشر صدورهم للنظر
 في اقوال علماء البلدان وجميعها والبحث عنها واتموا
 انفسهم في ذلك وكانوا اعتقدوا في ائمتهم انهم في الدرجة
 العليا من التحقيق وكانت قلوبهم اميل بشئ الى اصحابهم
 كما قال علقمة هل احد منهم اثبت من عبد الله وقال
 ابو حنيفة ابراهيم افقه من سالم ولولا فضل الصحبة
 لفلت علقمة افقه من ابن عمر وكان عندهم من
 الفطنة والحس وسرعة انشغال الذهن من
 شئ الى شئ ما يقدرون به على تخرج جواب المسائل
 على اقوال اصحابهم وكل ميسر لما خلق له وكل حزب
 بما لديهم فرحون فهدوا الفقه على قاعدة التخرج
 وذلك ان يحفظ كل احد كتاب من هولسان
 اصحابه واعرفهم باقوال القوم واصحهم نظرا في التخرج
 فيتأمل في مسئلة وجه الحكم فكما سئل عن شئ
 واحتاج الى شئ راي فيما يحفظ من تصريحات اصحابه
 فان وجد الجواب فيها والانظر الى عموم كلامهم فاجراه
 على هذه الصورة واسارة ضمنية لكلام فيما استنبط منها

وربما كان لبعض الكلام اثما او اقتضا يفهم المقصود
 وربما كان للمسئلة المصريح بهما نظرا يحمل عليهما وربما
 نظروا في علة الحكم المصريح به بالتحريج او بالسير والخذ
 فاداروا حكمه على غير المصريح به وربما كان له كلامات
 لو اجتمعوا على هيئته القياس الاقتراحي او الشرطي
 انتحاجا جواب المسئلة وربما كان في كلامهم ما هو معلوم
 بالمثال والقسمه غير معلوم بالحد الجامع المانع فيرجعون
 الى اهل اللسان ويتكفون بتحصيل ذاتياته وترتيب
 حده جامع مانع له وضبط مبهمه وتميز مشكله وربما
 كان كلامهم محتملا لوجهين فينظرون في ترجيح احد
 المحتملين وربما يكون تقرب الدلائل للمسائل خفيا
 فيبينون ذلك وربما استدل بعض المخرجين من
 فعل ائمتهم وسكونهم ونحو ذلك فهذا هو التحريج
 ويقال له القول المخرج لفلان كذا ويقال على مذهب
 فلان او على اصل فلان او على قول فلان جواب
 المسئلة كذا وكذا ويقال هو لا المجتهدون في المذهب
 وعنى هذا الاجتهاد على هذا الاصل من قال من حفظ
 المبسوط كان مجتهدا اي وان لم يكن له علم بالرواية
 اصلا ولا الحديث واحد فوقع التحريج في كل مذهب
 فكثير

فكثير فأي مذهب كان اصحابه مشهورين وسديهم
 القضاء والافتاء واشتهرت تصانيفهم في الناس
 ودرسوا درسا ظاهرا انتشر في اقطار الارض ومن
 يزل ينشر كل حين واي مذهب كان اصحابه خاملين
 ولم يولوا القضاء والافتاء ولم يرغب فيهم الناس اندرس
 بعد حين واعلم ان التحريج على كلام الفقهاء وتبع لفظ
 الحديث لكل منهما اصل اصيل في الدين ولم يزل المحققون
 من العلماء في كل عصر ياخذون بهما فمنهم من يقل
 من ذا ويكثر من ذلك ومنهم من يكثر من ذا ويقل
 من ذلك فلا ينبغي ان يحمل امر واحد منهما بالحق
 كما يفعله عامة الفريقين وانما بحق الحديث ان يطابق
 احدهما بالآخر وان يجبر مطلقا بالآخر وذلك قول
 الحسن البصري سنتكم والله الذي لا اله الا هو بينهما
 بين الغلبي والجاقي فمن كان من اهل الحديث ينبغي ان
 يعرض ما اختاره وذهب اليه على راء المجتهدين لو من
 بعدهم ومن كان من اهل التحريج ينبغي له ان يحصل من
 السنن ما يحترز به من مخالفة الصريح الصحيح ومن ان
 يقول براهيه فيما فيه حديث او اثر بقدر الطاقة ولا ينبغي
 لمحدث ان يتعمق في القواعد التي احكمها اصحابه وليست مما

٢ من السابقين

نص عليه الشارع فيرد به حديثا او قياسا صحيحا
 كرد ما فيه ادنى شائبة الارسال والانتقطاع كفعله
 ابن حزم وحديث ثنوم المعارف لشائبة الانتقطاع
 في رواية البخاري على انه في نفسه متصل صحيح فان
 مثله انما يصر اليه عند التعارض وكقولهم فلان
 ١٧ حفظ الحديث فلان م من غير غير حجوت حديثه على حديث غيره لذلك
 وان كان في الاختلاف وجه من الرجحات وكان اهتمام
 جمهور الرواة عند الرواية بالمعنى بروس المعاني دون
 الاعتبارات التي يعرفها المتحققون من اهل العربية
 فاسند لاهم بنحو الفاء والواو وتقديم كلمة وتأخيرها
 ونحو ذلك من التعمق وكثيرا ما يعبر الراوي الاحسن
 من تلك القصة فياخذ سكان ذلك الحق بحرق اخذ
 والحق ان كل ما ياتي به الراوي فظاهر انه كلام النبي
 صلى الله عليه وسلم فان ظهر حديث اخر وادليل
 اخر وجب المصير اليه ولا ينبغي لمخرج ان يخرج قولا
 لا يفيك نفس كلام اصحابه ولا يفهم منه اهل العرف
 والعلم باللغة ويكون بناء على تخريج مناط او حمل نظير
 المسئلة عليها مما يختلف فيه اهل الوجوه وتتعارض
 الآراء ولوان اصحابه سئلوا عن تلك المسئلة ربما لم يحملوا
 النظر

النظر على النظر لما في ورجا ذكر واعلمه غير ما خرج
 هو وانما جان التخرج لانه في الحقيقة من تفسيد
 المجتهد ولا يتم الا فيما يفهم من كلامه ولا ينبغي ان يروى
 حديثا او اثر ايطابق عليه كلام القوم لقاعدة استخراجها
 هو واصحابه كرو حديث المصراة وكاستقاط سمعهم ذي
 القرن فان رعاية الحديث او جب من رعاية تلك القاعدة
 المخرجة والى هذا المعنى اشار الشافعي حيث قال مما قلنا
 من قول او اصل من اصل فيبلغكم عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم خلاف ما قلت فالقول ما قاله صلى الله عليه وسلم
 ومن شواهد ما نحن فيه ما صدر به الامام ابو سليمان الخطابي
 كتابه معالم السنن حيث قال راي اهل العلم في زماننا قد
 حصلوا هرين وانقسموا الى فرقتين اصحاب حديث واش
 واهل فقه ونظر وكل واحد منهما عن اختها في الحاجة
 ولا تستغنى عنها في ذلك ما نحن من البغية ولا ارادة لان
 الحديث بمنزلة الاساس الذي هو الاصل والفقه بمنزلة البناء
 الذي له كالفرع وكل بناء لم يوضع على قاعدة اساس فهو همار
 وكل اساس حلال عن بناء وعمارة فهو قفس وخراب ووجه
 هذين الفريقين على ما بينهم من النداني في المحليين والشافيين
 في المتزايين وعموم الحاجة من بعضهم الى بعض وشمول القاعدة

اصح

٢ لا يتخير

اللازمة لكل منهم الى صاحبه انما تامة باجريت
على سبيل الحق بلزوم الشا صر والتعاون غير منطابق
فاما هذه الطبقة الذين هم اهل الحديث والاشراف
الاكثرين انما كدهم الروايات وجميع الطرق وطلب
الغريب والشاذ من الحديث الذي اكثرت موضع
او مقلوب لا يراعون المتن ولا يتفهمون المعاني ولا يهتمون
ولا يستنبطون سرها ولا يستخرجون ركازها وفقهاها
وربما عابوا الفقهاء وتناولوها بالطنن وادعوا عليهم
مخالفة السنن ولا يعلمون انهم عن مبلغ ما اوتوه
من العلم قاصرون وسوء القول فيهم اثموب
واما الطبقة الاخرى وهم اهل الفقه والتطبيقات اكثرهم
لا يعرفون من الحديث الا على اقله ولا يكادون يميزون
صحيحه من سقيم ولا يعرفون جيله من روية ولا يعيرون
بما بلغهم منه ان يحتجوا به على خصومهم اذا وافقت
مذاهبيهم التي ينتحلونها ووافق اراءهم التي يعتقدونها
وقد اصابوا على مواضع بينهم في قول الخضر الضعيف
والحديث المسقط اذا كان ذلك قد اشتهر عندهم وتعاونه
اللسن فيما بينهم من غير ثبت فيه او يقين علم به فكانت
ذلك زلة من الراوي او عيا فيه وهو لا وفقنا الله واباهم

لوحكي

لوحكي لهم عن واحد من رؤساء مذهبهم وتغيا
ظلمهم قول يقول باجتماعه من قبل نفسه طلبوا فيه
الثقة واستروا له العريق فجد اصحاب مالك لا يفتقدون
في مذهبه الا ما كان من رواية ابن القاسم واشتهر
وضربا من نبال اصحابه فاذا جاءت رواية
عبد الله بن عبد الحكم واضرايه لم يكن عندهم طائلا
وترى اصحاب ابن حنيفة لا يقبلون من الرواية
عند الامام حكاية ابو يوسف ومحمد بن الحسن والعلية
من اصحابه والاحيلة من ثلث مائة فان جاءهم عن الحسن
ابن زياد اللؤلؤي وذوي رواية قول بخلافه لم يقبلوه
ولم يعتقدوه وكذلك تجد اصحاب الشافعي انما يقولون
في مذهبه على رواية المزني والربيع ابن سليمان المروزي
فاذا جاءت رواية خزيمية والجري واستألفا لم يلقفوا
اليها ولم يعتقدوا بها في افاريله على هذه عادة كل فرقة
من العلماء في احكام مذاهبي ائمتهم واستاذيهم فاذا
كان هذا دايهم وكانوا في هذا لا يقبلون في هذه
الفروع والرواية عن هؤلاء المفسر هؤلاء الشيخ الابا
والنثب فكيف يجوز لهم ان يتساهلوا في الامم الاحم
والخطب الاعظم وان يتواكفوا الرواية والنقل عن امام

لوثيقة

الأئمة ورسول رب العزة الواجب حكمه اللازمة
طاعته الذي يجب علينا التسليم لحكمه والانقياد
لأوامر من حيث لا نجد فيه في أنفسنا مرجأ مما
قضاه ولا في صدورنا غلا من شئ أرواه وأمضاه
أرايم إذا كان الرجل يتساهل في أمر نفسه وتسامح
غير ما له في حقه فيأخذ منهم الرغيف ويفضي لهم من
العيب هل يجوز له أن يفعل ذلك في حق غيره إذا
كان نائباً عنه كولي الضعيف وصي اليتيم ووكيل
الغائب وهل يكون له ذلك منه إذا فعله الأخيصة
للعهد وأخفا والذمة فهذا هو ذلك إماميات
خمس وإماميات مثل ولكن أقواماً عساهم استوا
عروا طريق الحق واستطابوا الدعة في ذلك الخط
وأحبوا جملة البئيل فأختصر وأطريق العالم وأقصر
على نتف وحروف منتزعة من معاني أصول الفقه
سموها عللاً وجعلوها أشعاراً لا تقسم في الترسم
برسم العلم وأخذوها جنة عند لقاء خصومهم ونصوها
ذريعة للمخوض والجدال يتناظرون بها ويتلاطمون
عليها وعند التصادرعها قد حكم الغالب بالحذف
والنبريز فهو الفقيه المذكور في عصره والربيع المعظم
في بلد

في بلد ومصق هذا وقد وسوس لهم الشيطان جبلة
لطيفة وبلغ منهم مكيدة بليغة فقال لهم هذا الذي في أيديكم
علم قصير وبضاعة مزجاة لا تقى بمبلغ الحاجة والكفاية
فاستعينوا عليه بالكلام وصلوه بمقطعات منه واستنظروا
بأصول المتكلمين يتسع للمرء مذهب المخوض ومجال النظر
قصدق عليهم ابليس ظنه وإطاعه كثير منهم واتبعوا
الأفريقا من المؤمنين في الرجال والعقول ابن يذهب
بهم وأتى يخدمهم الشيطان عن خطهم وموضع رشدهم
والله المستعان انتهى كلام الخطابي **باب حكاية**
حال الناس قبل المائة الرابعة وبيان سبب الاختلاف
بين الأول والأواخر في الانقسام إلى مذهب من
المذاهب وعدمه وبيان سبب الاختلاف بين العلماء
في كونهم من أهل الاجتهاد المطلق أو أهل الاجتهاد
في المذهب والفرق بين هاتين المذاهبتين **اعلم**
أن الناس كانوا في المائة الأولى والثانية غير مجمعين
على التقليد لمذهب واحد بعينه قال أبو طالب المكي
في قوت القلوب إن الكتب والجموعات محدثة والقول
بمقتالات الناس والفتيا بمذهب الواحد من الناس
واقتناذ قوله والحكاية له في كل شئ والثقة على مذهبه لم يكن

قد بما على ذلك في القرنين الاول والثاني انتهى بل كان
 الناس على درجتين العلماء والعامه وكان من خبر
 العامة انهم كانوا في المسائل الاجماعية التي لا اختلاف
 فيها بين المسلمين او بين جمهور المجتهدين لا يقلدون
 الا صاحب الشرع وكانوا يتعلمون صفة الوضوء والغسل
 واحكام الصلوة والزكاة ونحو ذلك من اباؤهم ام على
 بلادهم فيمشون على ذلك واذا وقعت لهم واقعة
 نادرة استفتوا فيها اى مفتى وجدوا من غير تعيين
 مذهب قال ابن الهمام في اخر التحرير كانوا يستفتون
 مفتى واحدا ومفتى غير ملتزمين مفتيا واحدا
 انتهى واما العلماء فكانوا على مرتبتين منهم من امكن
 في تتبع الكتاب والسنة والاثار حتى حصل له بالفق
 القريب من الفعل ملكة ان يتصف بفيتا في الناس
 يجيبهم في الوقايح غالبا بحيث يكون جوابه اكثر مما
 يتوقف فيه ويخص باسم المجتهد وهذا الاستعداد
 يحصل نارة باستغراق الجهد في جمع الروايات فانه ورد
 كثير من الاحكام في الاحاديث وكثير منها في اثار الصحابة
 والتابعين وتتبع التابعين مع ما لا ينفك عنه
 العاقل العارف باللغة من معرفته موانع الكلام وصاحب
 العلم

العام بالاثار من معرفة الطرق الجمع بين المختلفات
 وترتيب الدلائل ونحو ذلك كحال الامامين الغدوتين
 احمد بن محمد بن حنبل واسحاق بن راهويه وطائفة
 باحكام طرق التخرج وضبط الاصول المروية في كل باب
 باب من مشايخ الفقه من الضوابط والقواعد جملة
 صالحة من السنن والاثار كحال الامامين الغدوتين
 ابي يوسف ومحمد بن الحسن ومنهم من حصل له من معرفة
 التراث والسنن ما يتمكن به من معرفة رؤس الفقه
 وامرئ صائلا بادلتها التفصيلية وحصل له غالب الراي
 ببعض المسائل الاخرى من ادلتها وتوقف في بعضها
 والحناج في ذلك الى مشاورة العلماء لانه لم تتكامل له
 الادوات كما تتكامل المجتهد المطلق فهو مجتهد في البعض
 غير مجتهد في البعض وقد تواتر عن الصحابة والتابعين
 انهم كانوا اذا بلغهم الحديث يعملون به من غير امت
 بلا حفظا شرطاً وبعد الماييتين ظهر فيهم المذهب
 للمجتهدين باعيانهم وقل من كان لا يعتمد على مذهب
 مجتهد بعينه وكان هذا هو الواجب في ذلك الزمان
 وسبب ذلك ان المشغل بالفقه لا يخلو من حالين احدهما
 ان يكون اكبرهم معرفة المسائل التي قد اجاب فيها المجتهدون

حال صاحبين

من قبل من ادلتها التفصيلية وثقدها وتنقيح لغتها
وترجيح بعضها على بعض وهذا امر جليل لا يتم له الا
بايام يتاسى به قد كفي معرفة فرش المسائل وايراد
الدلائل في كل باب باب فيستعين به في ذلك ثم يستقل
بالنقد والترجيح ولولا هذا الامام صعب عليه ولا معنى
لازكاب امر صعب مع امكان الامر السهل ولا بد لهذا
المفكر ان يستحسن شيئا ما سبق اليه امامه ويستدركه
عليه شيء فاذا كان استدراكه اقل من موافقته عند
من اصحاب الوجوه في المذهب وان كان اكثر لم يعد
تقردها ورحمها في المذهب وكان مع ذلك منسبها الى
صاحب المذهب في الجملة ممتاز عن من يتاسى بامام
اخر في كثير من اصول مذهبه وفروعه ويوجد لمثل
هذا بعض مجتهدين لم يسبق بالجواب فيها اذ الوقايح
متناهية والباب مفتوح فلا يخالدها من الكتاب
والسنة واثار السلف من غير اعتماد على امامه
وكثيرا قليلة بالنسبة الى ما سبق بالجواب فيه وهذا هو
المجتهد المطلق المنسب وثانيهما ان يكون اكبرهم معرفة
المسائل التي يستفتيه المستفتون مما لم يتكلم فيه
المتقدمون وحاجة الى امام يتاسى به في الاصول
المهمة

المهمة في كل باب اشد من حاجة الاول لان مسائل
الفقه متعانة متشابكة فروعها تتعلق بامرها
فلو ابتداهذا بنقد مذاهبهم وتنقيح اقوالهم لكان
ملزما لما لا يطيقه ولا يتفرغ منه طول عمر فلا يسيل
له الى ما به الا ان يحمل النظر فيما سبق فيه ويتفرغ
للتفريع وقد يوجد لمثل هذا استدراكات على امامه
بالكتاب والسنة واثار السلف والقياس لكنهما
قليلة بالنسبة الى موافقته وهذا هو المجتهد في المذهب
واما الحالة الثالثة وهي ان يستفرغ جهده اولا في معرفة
اولية ما سبق اليه ثم يستفرغ جهده ثانيا في التفريع
على ما اختاره واستحسنه في حالة بعين غير واقعة
لبعد العهد عن زمان الوحي واحتياج كل عالم في كثير
مما لا بد له في علمه من مضمون روايات الاحاديث على تشعب
متونها وطرقها ومعرفة مراتب الرجال ومرتبة صحة
الحديث وضعفه وجمع ما اختلف من الاحاديث
والاثار والنسب لما يخذ الفقه منها ومن معرفة
غريب اللغة واصول الفقه ومن رواية المسائل
التي سبق التكلم فيها من المتقدمين مع كثير مما يجدوا فيها
ولخلافها ومن توجيه افكاره في تبيين تلك الروايات

وعرضها على الأدلة فاذا انفد عمر في ذلك كيف يوفى
حق الثغاريح بعد ذلك والنفس الانسانية وان كانت
ذكية لها حد معلوم تجوز عما ورثها وانما كان هذا ميسرا
للطراز الاول من المجتهدين حين كان العهد قريبا والعلوم
غير متشعبة على انه لم يتيسر ذلك ايضا الانفوس
قليلة وهم مع ذلك كانوا متقنين بمشايخهم معتدين
عليهم ولكن لكثرة تصرفاتهم في العام صاروا مستغنيين
وبالجملة فالنمذهم للمجتهدين سر الهمة الله تعالى العلماء
وتبعهم عليه من حيث يشعرون ولا يشعرون ومن
شواهد ما ذكرناه كلام الفقيه ابن زياد الشافعي البجلي
في فتاواه حيث سئل عن مسئلتين اجاب فيهما بالبلقيني
بخلاف مذهب الشافعي فقال في الجواب انك لا تعرف
توجيه كلام البلقيني ما لم تعرف درجته في العلم فانه
امام مجتهد مطلق منتسب غير مستقل من اهل التخييج
والترجيح واعني المنتسب من له اختيار وترجيح بخلاف
الراجح في مذهب الامام الذي ينتسب اليه وهذا حال
كثير من جمها بذكر اكابرا صاحب الشافعي من المتقدمين
والماخرين وسياق ذكرهم وترتيب درجاتهم ومن
نظم البلقيني في سلك المجتهدين المطلقين المنتسبين
تلمذه

تلمذه الولي ابو زرعة فقال قلت من لشيوخنا الامام
البلقيني ما تقصير الشيخ نقي الدين السبكي عن الاجتهاد
وقد استكمل اليه وكيف يقلد قال ولم اذكر هو اي شيخه
البلقيني استجيا منه لما اردت ان ارتب على ذلك
فسكت فقلت فما عندي ان الامتناع من ذلك
الا للمواطيف التي قدرت للفقهاء على المذاهب الاربعة
وان من خرج عن ذلك واجتهد لم ينله شيء من ذلك
وحرم ولاية القضاء وامنع الناس من استغنائهم
ونسب اليه البدعة فتبسم ووافقتني على ذلك انتهى
قلت اما انا فلا اعتقد ان المانع لهم من الاجتهاد
ما اشار اليه حاشا منصيبهم العلي عن ذلك وان يتركوا
الاجتهاد مع قدرتهم عليه لغرض القضاء او الاسباب
هذا ما لا يجوز لاحد ان يعتقد فيهم وقد تقدم ان
الراجح عند الجمهور وجوب الاجتهاد في مثل ذلك كيف
سأغ للولي نسبتهم الى ذلك ونسبة البلقيني الى موافقه
على ذلك **وقد قال الجلال السيوطي** في شرح التنبيه
في باب الطلاق ما لفظه وما وقع للائمة من الاختلاف
من تغير الاجتهاد فيصحت في كل موضع ما ادى اليه
اجتهادهم في ذلك الوقت وقد كان المصنف يعني صاحب

الثاني من الاجتهاد بالمثل الذي لا ينكر وصرح غير واحد
 من الأئمة بأنه وابن الصباغ واما الحرمين والغزالي
 بلغوارتبة الاجتهاد المطلق وما وقع في فتاوى ابن
 الصلاح من انهم بلغوارتبة الاجتهاد في المذهب دون
 المطلق فمراده انهم كانت لهم درجة الاجتهاد والمنصب
 دون المستقل وان المطلق كما قرره هو في كتابه ادب
 الفنيا والنواوي في شرح المذهب نوعان مستقل وقد
 فقد من راس الاربعية فلم يمكن وجوده ومنسب
 وهو باق الى ان تاتي اشارة الساعة الكبرى ولا يجوز
 انقطاعه شرعا لانه فرض كفايه ومتى قصر اهل عصر
 حق تركوا اثموا كلهم وعصوا باسرهم كما صرح به الاصحاب
 منهم الماوردي والروايات في البحر والبحوي في التمهيد
 وغيرهم ولا يتادي هذا الغرض بالاجتهاد المقيد كما
 صرح به ابن الصلاح والنووي في شرح المذهب والمسئلة
 مبسوط في كتابنا المسمى بالرد على من اخلد الى الارض
 وجهل ان الاجتهاد في كل عصر فرض ولا يخرج هولاة
 عن الاجتهاد المطلق المنتسب من كونهم شافعية كما
 صرح به النووي وابن الصلاح في الطبقات وتبعه ابن
 السبكي ولهذا صنفوا في المذهب كتابا واقتوا وتداولوا

دولوا

(بياض بالاصل)

وولوا وظائف الشافعية كما وطا المصنف وابن الصباغ
 تدريس النظامية ببغداد وولي امام الحرمين والغزالي
 تدريس النظامية بنيسابور وولي ابن عبد السلام
 الحابية والظاهرية بالقاهرة وولي ابن دقيق العيد
 الصلاحية المجاورة لمشهد امانا الشافعي رضي الله عنه
 والفاضلية والكمالية وغير ذلك اما من بلغ رتبة
 الاجتهاد المستقل فانه يخرج بذلك عن كون شافعية
 ولا ينقل اقواله في كتب المذهب ولا اعلم احدا بلغ هذه
 الرتبة من الاصحاب الا ابا جعفر بن جرير الطبري
 فانه كان شافعية ثم استقل بمذهب ولما قال الرافي
 وغيره ولا يعد تفرد وجهها في المذهب انتهى وهي
 عندي احسن مما سلكه الولي ابو زرعة الا ان كلامه
 يقتضي ان ابن جرير لا يعد شافعية وهو من دود فقد
 قال الرافي في اول كتاب الزكاة من الشرح تفرد ابن
 جرير لا يعد وجهها في مذهبنا وان كان معدودا في طبقات
 اصحاب الشافعي قال النووي في التمهيد ذكره ابو عاصم
 العبادي في الفقهاء الشافعية فقال هو من افراد علمائنا
 واخذ فقه الشافعي على الربيع المرادي والحسن الرعفي
 انتهى ومعنى انشاؤه الى الشافعي انه جرى على طريقتيه

في الاجتهاد واستقراء الادلة وترتيب بعضها على بعض
 ووافق اجتهاده واذا خالف احيانا لم يبال بالمخالفة
 ولم يخرج عن طريقه الا في مسائل وذلك لا يقدح
 في دخوله في مذهب الشافعي ومن هذا القبيل محمد
 ابن اسماعيل البخاري فانه معدود في طبقات الشافعية
 ومن ذكرهم في طبقات الشافعية الشيخ تاج الدين السبكي
 وقال انه تفقه بالحيدى والحيدى تفقه بالشافعي
 واستدل شيخنا العلامة على ادخال البخاري في الشافعية
 بذكرهم في طبقاتهم وكلام النووي الذي ذكرناه شاهد له
 وذكر الشيخ تاج الدين السبكي في طبقاته ما قلناه كل من خرج
 اطلاقه المخرج اطلاقا وظهرا ان ذلك المخرج ان كان ممن
 يغلب عليه المذهب والتقليد كالشيخ ابي حامد والنفال
 عد من المذهب وان كان ممن يكثر خروجه كالمجيبين
 الاربعه يفتي محمد بن جريس ومحمد بن خرزعة ومحمد بن نصر
 الروزي ومحمد بن المنذر ولا يعد اما المرزى وبعض ابن
 شريح فبين الدرجتين لم يخرجوا خروجا للمجيبين ولم
 يتقيدوا بتقيد العراقيين والحراسانيين انتهى وذكر
 السبكي في طبقاته الشيخ ابا الحسن الاشعري امام اهل
 السنة والجماعة وقال انه معدود من الشافعية فانه
 تفقه

٢٩
 تفقه بالشيخ ابي اسحاق المروزي انتهى قول ابن زياد
 ومن شواهد ما ذكره ايضا في كتاب الانوار حيث
 قال والمنسبون الى مذهب الشافعي واهل حنيفة
 ومالك واحمد اصناف احدها العوام وتقليدهم للشافعي
 متفرع على تقليد المنتسب الثاني البالفون الى رتبة الاجتهاد
 والمجتهد لا يقلد مجتهدا وانما ينسب اليه لجهلهم على
 طريقه في الاجتهاد واستعمال الادلة وترتيب بعضها
 على بعض الثالث المتوسطون وهم الذين لم يبلغوا درجة
 الاجتهاد لكنهم وفقوا على اصول الامام وحكموا من قياس
 ما لم يجدوا موصوفا على ما نص عليه وهو لا يقلدون
 له وكذا من يأخذ بقولهم من العوام والمشهور انهم لا يقلدون
 في اقتسامهم لانه مقلدون انتهى كلام الانوار فان قلت كيف
 يكون شيئا واحدا غير واجب في زمان واجبا في زمان اخر
 مع ان الشرع واحد فليس قولك لم يكن الاقتداء بالمجتهد المستقل
 واجبا ثم صار واجبا الاقوال متناقضا متنافيا قلت الواجب
 الاصل هو ان يكون في الامة من يعرف الحكم الفرعية من
 ادلتها التفصيلية اجمع على ذلك اهل الحق ومقدمة الواجب
 واجبة فاذا كان الواجب طوقا متقددة وجب تحصيل طريق
 من تلك الطرق من غير تعيين واذا تعين له طريق واحد وجب

ذلك الطريق بخصوصه كما اذا كان الرجل في مخصوصة
شد يده يخاف منها الهلاك وكان لدفع مخصوصة
طرق من شراء الطعام والنفقات الفواكه من الصحراء
واصطياد ما يتقوت به وجب تحصيل شيء من هذه
الطرق لا على التعيين فاذا وقع في مكان ليس هناك
صيد ولا فواكه وجب عليه بذل المال في شراء الطعام
وكذلك كان للسلف طرق في تحصيل هذا الواجب
وكان الواجب تحصيل طريق من تلك الطرق لا على
التعيين ثم انسدت تلك الطرق الا طريق واحد فوجب
ذلك الطريق بخصوصه وكان السلف لا يكتبون
الحديث ثم صار يومنا هذا كتابة الحديث واجبة
لان رواية الحديث لا سبيل لها اليوم الا بعرفة هذه
الكتب وكان السلف لا يشتغلون بالنحو واللغة وكانت
لسانهم عربيا لا يحتاجون الى هذه الفنون ثم صار يومنا
هذا معرفة اللغة العربية واجبة بعد العهد عن العرب
الاول وشواهد ما نحن فيه كثيرة جدا وعلى هذا ينبغي ان
القياس وجوب التقليد لامام بعينه فانه قد يكون
واجبا وقد لا يكون واجبا فاذا كان انسان جاهل في بلاد
الهند او بلاد ما وراء النهر وليس هناك عالم شافعي
ولامالكي

ولا مالكي ولا حنبلي وقد لا يكون واجبا ولا كتاب
من كتب هذه المذاهب وجب عليه ان يقلد لمذهب
ابي حنيفة ويحرم عليه ان يخرج من مذهبه لانه حينئذ
يخلع ربيعة الشريعة ويبقى سدا مغللا بخلاف
ما اذا كان في الحرمين فانه ميسر له هناك معرفة
جميع المذاهب ولا يكتفيه ان ياخذ بالنظر من غير ثقة
ولا ان ياخذ من السنة العوام ولا ان ياخذ من كتاب
غير مشهور كما ذكر كل ذلك في النهر الفائق شرح كثر
الدقائق واعلم ان المجتهد المطلق من جمع خمسة من
العلوم قال النووي في المنهاج بشرط الفاضل مسلم فكلف
حر ذكر عدل سميع بصير ناطق كاف مجتهد وهوات
يعرف من القرآن والسنة ما يتعلق بالاحكام وخاصة وعلمه
ومجمله ومبنيه وناسخه ومنسوخه ومتواتر السنة وغيره
والمتمصل والمرسل وحال الرواة قوة وضعفا ولسان
العرب لغة ونحوها واقوال العلماء من الصحابة ومن بعدهم
اجماعا واختلافا والقياس باواعه ثم اعلم ان هذا المجتهد
قد يكون مستحلا وقد يكون منسبيا الى المستقل والمشتل
من امتان عن سائر المجتهدين بثلاث حصص كما ترى ذلك
في الشافعي فظاهرا احدها ان يتصرف في الاصول والقواعد

(بياض بالاصل)

التي يستنبط منها الفقه كما ذكر ذلك في اوائل الامم حيث
 عد صنيع الاولين في استنباطهم واستدلالهم عليهم وكما
 اخبرنا شيخنا ابو طاهر محمد بن ابراهيم المدني عن محمد بن
 عن مشايخه المكيين الشيخ حسن بن علي العجمي والشيخ
 احمد التخلي عن الشيخ محمد بن العلامة الباهلي عن ابراهيم
 ابن ابواههم اللقاني وعبد الرؤف الطيادي عن الجلال
 ابي فضل البيهقي عن ابي الفضل المرجاني اجازة عن ابي
 الفرج الغزي عن يونس بن ابراهيم الدبوسي عن ابي الحسن
 ابن البقر عن الفضل بن سهل الاسفريني عن المافظ الحجة
 ابي بكر احمد بن علي الخطيب نا ابو نعيم المافظ ثنا
 ابو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حبان ثنا عبد
 الله بن محمد بن يعقوب ثنا ابو حاتم يعني الرازي ثنا
 يونس بن عبد الاعلى قال قال محمد بن ادريس الشافعي
 الاصل قرآن وسنة فان لم يكن فقياس عليها واذا اتصل
 الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وصح
 الاسناد منه فهو سنة والاجماع اكبر من الخبر
 المفرد والحديث على ظاهره واذا احتفل المعاني فاشبهه
 منها ظاهر اولها به واذا نكاه اولها حديث فاصحها
 اسناد اولها وليس المنقطع بشيء ما عدا منقطع ابي
 المسيب

المسيب ولا يقاس اصل على اصل ولا يقال للاصل لم كيف
 وانما يقال للفرع لم فاذا صح قياسه على الاصل صح وقامت
 به الحجة انتهى **وثانها** ان يجمع الاحاديث والاشار
 فيحصل احكامها ويثبت لاختلاف الفقه منها ويجمع مختلفها
 وترجيح بعضها على بعض ويعين بعض مختلفها وذلك
 قريب من ثلثي علم الشافعي فيما ترى والله اعلم **وثالثها**
 ان يفرع الفروع التي ترد عليه محال لم يسبق بالجواب فيه من
 المقر والشهو ولها بالخبر والجملة فيكون كثير النقصا
 في هذه الخصال فابقا على اقترانه سابقا في حلية رحمة مبرنا
 في هيبه انه وخصلة رابعة ثلوثها وهي ان ينزل له القبول
 من السماء فاقبل الى علمه جماعات من العلماء من المفسرين
 والمحدثين والاصولين وحفاظ كتب الفقه وبعضهم على
 ذلك القبول والاقبال قرون مطاوله حتى يدخل ذلك
 في صميم القلوب والمجتهد المطلق المنسوب هو المفسد المسلم
 في الخصلة الاولى الجاري مجراه في الخصلة الثانية والمجتهد
 في المذهب هو الذي مسلم منه الاول والثانية ويجري مجراه
 في التفرع على منهج قفاريه ولنضرب لذلك مثلا ننقول
 كل من تطيب في هذه الارمنة الماخوق اما ان يكون يقتدى
 باطية اليونان او باطية الهند فهو بمنزلة المجتهد المستقل ثم ان

مسالة
 ورق

بالاصل بها من هكذا

كان هذا المنطبيب قد عرف خواص الادوية وانواع الامراض
وكيفية ترتيب الاشربة والمعالجين بعقله بان ينبه
بذلك من تنبيههم حتى صار على يقين من اصر
من غير تقليد واقتدر على ان يفعل كما فعلوا فيعرف
خواص العقاقير التي لم يسبق بالتكلم فيها وبيان اسباب
الامراض وعلاماتها ومعالجاتها ما لم ير صدق السابقون
وزاخم الاوائل في بعض ما تكلم قل ذلك منه او اكثر
فهو بمنزلة المجتهد المطلق المنتسب وان سلم ذلك منهم
من غير يقين كامل وكان اكثرهم توليد للاشربة
والمعالجين من تلك القواعد الممهدة كما ذكر متطبعي هذه
الازمنة المناخقة فهو بمنزلة المجتهد في المذهب وكذلك
كل من نظم الشعر في هذه الازمنة اما ان يقتدى في ذلك
باشعار العرب ويختار اوزانهم وقوافيمهم واساليب
قصايدهم او باشعار العجم فهو بمنزلة المجتهد المستقل
ثم ان كان هذا الشاعر مخترعا لانواع من الغزل والنثيب
والمدح والهجو والوعظ والحق بالعجب العجيب في الاستعارات
والبيدع ونحوها مما لم يسبق الى مثله بل تنبه لذلك
من بعض صنائعهم فاخذ النظم وقايس الشيء بالشيء
واقترع على ان يخرج جرم يتكلم فيه من قبله واسلويا

جديدا

جديدا كنظم المثنوى والرباعي ورعاية الرديف
اغنى كلمة قامت يعيدها في كل بيت بعد القافية
يفعل كل ذلك في الشعر العربي فهو بمنزلة المجتهد المطلق
وان لم يكن مخترعا وانما يتبع طرقهم فقط فهو بمنزلة
المجتهد في المذهب وهكذا الحال في علم التفسير والنحو
 وغيرهما من العلوم فان قلت ما السبب في ان الاول
لم يتكلموا في اصول الفقه كثير كلام فلما نشأ الشافعي
تكلم فيها كلاما شافيا وافاد واجاد قلت سببه ان
الاولى كان يجتمع عند كل واحد منهم احاديث
بلد واثاره ولا يجتمع احاديث البلاد فاذا انفاضت
عليه الاول احاديث بلد حكم في ذلك التعارض
بنوع من الفراسة بحسب ما تيسر له ثم اجتمع في عصر
الشافعي احاديث البلاد جميعها فوقع التعارض في احاديث
البلاد مخارات فقهايتها مرتين مرة فيما بين احاديث
بلد واحاديث بلد اخر ومرة في احاديث بلد واحد
فيما بينها وانقص كل رجل بشيخه فصار في الفراسة
فاتسع الخرق وكثر الشعب وهجم على الناس من
كل جانب من الاختلافات ما لم يكن بحسب ما يتقوا متحيزين
مدهوشين لا يستطيعون سبيلا حتى جاءهم ناييب

ديت

من ربههم قالهم الشافعي قواعد جمع هذه المذاهب
وفتح لمن بعده بابا وابواب وانقرض المجتهد المطلق
المنتسب في مذهب الامام ابي حنيفة بعد المائة الثالثة
وذلك لانه لا يكون الا محدثا جديرا واشتغالهم بعلم
الحديث قليل قديما وحديثا وانما كان فيه المجتهدون في المذهب
وهذا الاجتهاد اذ اراد من قال اذ في الشروط للمجتهد حفظ
المبسوط وقل المجتهد المنتسب في مذهب مالك وكل
من كان منهم بهذه المسئلة فانه لا يعد تفردة وجهها
في المذهب كما في عمر المعروف بابن عبد البر والفاضي ابو بكر
ابن العربي واما مذهب احمد فكان قليلا قديما وحديثا
وكان فيه المجتهدون طبقة بعد طبقة الى ان انقرض
في المائة التاسعة واضمحل المذهب في اكثر البلاد اللهم
الا ناس قليلا ونحوه وبغداد ومنزلة مذهب احمد
من مذهب الشافعي منزلة مذهب ابي يوسف ومحمد
من مذهب ابي حنيفة الا ان مذهبهم لم يجمع في النذورين
مع مذهب الشافعي كما دون مذهبهما مع مذهب ابي حنيفة
فلذلك لم يعد اذهبا واحدا فيما ترى والله اعلم
وليس قد وینه مع مذهبه تميزا على من تلفها على
وجهيهما واما مذهب الشافعي فاكثر المذاهب مجتهدا
مطلقا

مطلقا ومجتهدا في المذهب واكثر المذاهب اصوليا
ومتكلما وافرهما مفسرا للقراءن وشارحا للحديث
واشدها اسنادا ورواية واقوها ضبطا لنصوص
الامام واشدها تميزا بين اقوال الامام ووجه
الاصحاب واكثرها اعتناء بترجيح بعض الاقوال
والوجه على بعض وكل ذلك لا ينبغي على من مارس المذاهب
واشغل بها وكان اوائل اصحابه مجتهدين بالاجتهاد
المطلق ليس منهم من يقلد في جميع مجتهداته حتى
نشأ ابن شريج فاسس قواعد التقليد والتخرج ثم
جاء اصحابه يمشون في سبيله وينسجون على منواله
ولذلك يعد من المجتهدين على راس المائتين والله اعلم
ولا ينبغي عليه ايضا ولا ينبغي عليه ايضا ان مادة مذهب
الشافعي من الاحاديث والاثار مدونة مشورة مخدومة
ولم يتفق مثل ذلك في مذهب عيني فمن مادة مذهب
كتاب الموطا وهو ان كان متقدما على الشافعي فان
الشافعي بنى عليه مذهبه وصحيح البخاري وصحيح مسلم
وكتب ابي داود والترمذي وابن ماجه والدارمي
ثم مسند الشافعي ومسند النسائي ومسند الدارقطني
ومسنن البيهقي وشرح الستة للبغوي اما البخاري

فانه وان كان مستنسا الى الشافعي موافق له في كثير
من الفقه فقد خالفه ايضا في كثير ولذلك لا يعد
ما انفرد به من مذهب الشافعي **واما ابو داود والترمذي**
فهما مجتهدان منتسبان الى احمد واسحاق وكذلك
ابن ماجه والدارمي فيما نرى والله اعلم واما مسلم
والعباس الاصح جامع مسند الشافعي والذين ذكروا لهم
بعد فهم متفردون لمذهب الشافعي يفاضلون دونه
واذا احطت بما ذكرناه اتضح عندك ان من حاد
مذهب الشافعي يكون محروما عن مذهب الاجتهاد
المطلق وان علم الحديث وقد ادى ان ينصاع لمن
لا ينطق على الشافعي واصحابه (وكن طغيانهم على ادب)
فلا ارى شافعا سوى الادب **باب حكاية**
ما حدث في الناس بعد المائة الرابعة ثم بعد هذه
القرون كان ناس اخرون ذهبوا يميننا وشمالا
وحدث فيهم امور منها الجدل والخلاف في علم الفقه
وتفصيله على ما ذكرتم الغزالي انه لما انقرض عهد
الخلفاء الراشدين المهديين افضت الخلافة الى قوم
تولوها بغير استحقاق ولا استقلال بعلم الفناوي
والاحكام فاضطربوا الى الاستعانة بالفقهاء والى
استصحابهم

استصحابهم في جميع احوالهم وقد كان بقي من العلماء
من هو مستقر على الطراز الاول وملازم صف
الدين فكانوا اذا طلبوا هربوا واعرضوا فرأى اهل
تلك الاعصار غير العلماء واقبال الائمة عليهم
مع اعراضهم فاشتروا لطلب العلم توصيلا الى نيل
الغزو ودرء الهياج فاصبح الفقهاء بعد ان كانوا
مطلوبين طالبيين وبعد ان كانت اغرق بالاعراض عن
السلطين اذلة بالاقتبال عليهم الا من وفقه الله وقد
كان من قبلهم قد صنف ناس في علم الكلام والكثرة والغال
والقليل والايراد والجواب وتمهيد طريق الجدال وقع
ذلك منهم بموقع ما قيل ان كان من الصدور والملوك
من مالت نفسه الى المناظرة في الفقه وبيان الاولى
من مذهب الشافعي وابي حنيفة فترك الناس الكلام
وفنون العلم واقبلوا على المسائل الخلافية بين الشافعي
وابي حنيفة رحمه الله تعالى على الخصوص وتساهلوا
في الخلاف مع مالك وسفين واحمد بن حنبل وغيرهم
وزعموا ان غرضهم استنباط دقائق الشرع وتقريب
عمل المذهب وتمهيد اصول الفتاوى والكثرة فيها
النصاييف في الاستنباطات وربتوا فيها انواع المجادلات

والنصيفات وهم مستمرون عليه الى الان لسنا
ندري ما الذي قدر الله تعالى فيما بعدهما من
الاعصار انتهى حاصله واعلم اني وجدت اكثرهم
يزعمون ان ابناء الخلاق بين ابي حنيفة والشافعي
على هذه الاصول المذكورة في كتاب البرزوي ونحو
وانما الحق ان اكثرها اصول مخرجة على قولهم
وعندي ان المسئلة القابلة بان الخاص مبين
ولا يلحقه البيان وان الزيادة نسخ وان العام قطعي
كالخاص وان لا ترجح بكثرة الرواة وانه لا يجب
العمل بحديث غير الفقيه اذا انسد باب الراي
ولا عبق بمفهوم الشرط والوصف اصلا وان موجب
الامر هو الوجوب البتة وامثال ذلك اصول
مخرجة على كلام الائمة وانما لا تصح بها رواية
عن ابي حنيفة وصاحبه وانه ليست المحافظة عليها
والتكلف في جواب ما يورد عليها من صنائع المتفهمين
في استنباطهم كما يفعل البرزوي وغيره الحق من
المحافظة على خلاصها من الجواب والجواب عنهما يرد
عليه مثاله انهم اصلوا ان الخاص مبين فلا يلحقه
البيان وخرجوه من صنيع الاوائل في قوله تعالى
واسجدوا

واسجدوا واركعوا وقوله صلى الله عليه واله وسلم
لا تحسروا صلاة الرجل حتى يقيم ظمير في الركوع والسجود
وحديث لم يقولوا بفرضية الا طينيات ولم يجعلوا
الحديث بيانا للاية فورد عليهم صنيعهم في قوله
تعالى واسجدوا بروسكم ومسجد صلى الله عليه واله
وسلم على ناصية حيث جعلوا بيانا وقوله تعالى
الزانية والزاني فاجلدوا الاية وقوله تعالى السارق
والسارقة فاقطعوا الاية وقوله تعالى حتى تنكح
زوجا غيره وحال هذه من البيان بعد ذلك فتكفوا
للجواب كما هو مذكور في كتبهم وانهم اصلوا ان العام
قطعي كالخاص وخرجوا من صنيع الاوائل في قوله تعالى
فاقرأوا ما تيسر من القرأت وقوله صلى الله عليه وسلم
لا صلاة الا بقراءة الكتاب حيث لم يجعلوا مخصصا
وفي قوله صلى الله عليه واله وسلم فيما سقت العيوت
العشر الحديث وقوله صلى الله عليه واله وسلم ليس فيما
دون خمسة اوسق صدقة حيث لم يخص به ونحو
ذلك من المواد ثم ورد عليهم قوله تعالى فما استيسر من
الهدى وانما هو الشاة فما فوقه بيان النبي صلى الله عليه
وسلم فتكفوا في الجواب وكذلك اصلوا ان لا يعمق بمفهوم

الشرط والوصف وخرجوا من صنيعهم في قوله تعالى
 فمن لم يستطع منكم طولا الآية ثم ورد عليهم كثير
 من صنایعهم كقولهم صلى الله عليه وسلم في الابل
 السائمة زكوة فتكلفوا في الجواب واصلوا منه
 لا يجب العمل في حديث غير الفقيه اذا انسده
 باب الراي وخرجوا من صنيعهم في ترك حديث
 المصراة ثم ورد عليهم حديث القمينة وحديث عدم
 فساد الصوم بالاكل ناسيا فتكلفوا في الجواب وامثال
 ما ذكرنا كثير لا يخفى على المتنوع ومن يتتبع لا تكفيه
 الاطالة فضلا عن الاشارة ويحكىك دليلا على هذا
 قول المحققين في مسئلة لا يجب العمل بحديث
 من اشهر بالضبط والعدالة دون الفقه اذا انسده
 باب الراي كحديث المصراة ان هذا مذهب عيسى
 ابن ابيان واختاره كثير من المتأخرين وذهب
 الكرخي وتبعه كثير من العلماء الى عدم اشتراط
 فقه الراوي لتقدم الخبر على القياس وقالوا لم ينقل
 هذا القول عن اصحابنا بل المنقول منهم ان خبر الواحد
 مقدم على القياس الا ترى انهم حملوا خبر ابي هريرة
 رضي الله عنه في الصائم اذا اكل او شرب ناسيا وان

كان

كان مخالفا للقياس حتى قال ابو حنيفة لولا الرواية
 لفلت بالقياس ويرشد له ايضا اخلافا لهم في كثير
 من التخرجات اخذا من صنایعهم ورد بعضهم على
 بعض ووجدت بعضهم يزعم ان جميع ما يوجد
 في هذه الشروح الطويلة وكتب الفناوى الضمنية
 وهو قول ابي حنيفة رحمه الله وصاحبيه ولا يفرق
 بين القول المخرج وبين ما هو قول في الحقيقة ولا يحصل
 معنى قولهم على تخرج الكرخي كذا وعلى تخرج الطحاوي
 كذا ولا يميز بين قولهم قال ابو حنيفة كذا وبين
 قولهم جواب المسئلة على قول ابي حنيفة وعلى اصل
 ابي حنيفة كذا ولا يصحى الى ما قاله المحققون
 من المنفيين كابن الرمام وابن عبيد في مسئلة العشر
 في العشر ومسئلة اشتراط البعد من الماء ميلا في
 وامثالهما ان ذلك من تخرجات الاصحاب وليس
 مذهبا في الحقيقة ووجدت بعضهم يزعم ان بناء
 المذهب على هذه المحاورات الجدلية المذكورة في مبسوط
 السرخسي والهداية والنبين ونحو ذلك ولا يعلم
 ان اول من اظهر ذلك فيهم المعتزلة وليس عليه
 بناء مذهبهم ثم استطاب ذلك المتأخرون توسعا

لتيهم

وتشميد الادهان الطالبين اولغير ذلك والله علم
 وهذه الشبهات والشكوك يخل كثير منها بما مدهناه
 في هذا الكتاب ووجدت بعضهم يزعم انه هالك
 فرقين لا ثالث لهما الظاهريه واهل الراى وات
 كل من قاس واستنبط فهو من اهل الراى كلا بل
 ليس المراد بالراى نفس الفهم والعقل فان ذلك
 لا ينفك من احد من العلى ولا الراى الذى لا يعتمد
 على سنة اصلا فانه لا ينخله مسلم البتة ولا القدة
 على الاستنباط والقياس فان احمد واسحاق والشافعي
 ايضا ليسوا من اهل الراى بالاتفاق وهم يستنبطون
 ويقيسون بل المراد من اهل الراى قوم توجهوا بعد
 المسائل المجمع عليها بين المسلمين او بين جمودهم الى
 التخييج على اصل رجل من المتقدمين وكان اكثرهم
 حمل النظر على النظر والراى اصل من الاصول دون
 تتبع الاحاديث والاثار والظاهري من لا يقول
 بالقياس ولا باثار الصحابة والتابعين كداود وابن حزم
 وبينهما المحققون من اهل السنة كاحمد واسحاق
 منها انهم اطمانوا بالتقليد ودب التقليد في صدورهم
 دبب الخمل وهم لا يشعرون وكان سبب ذلك
 تراحم

تراحم الفقهاء وتجادلهم فيما بينهم فانهم لما وقعت
 فيهم المراحمة في الفترى كان كل من افنى بشئ نوقض
 في فتواه ورد عليه فلم ينقطع الكلام الا بالمصير الى
 تصريح رجل من المتقدمين في المسئلة وايضا جواز
 القضاة فان القضاة لما جاز اكثرهم ولم يكونوا اماء
 لم يقبل منهم الا ما لا يريب العامة فيه ويكون شيا قد
 قيل من قبل وايضا جهل رؤس الناس واستغفنا
 الناس من لا علم له بالحديث ولا بطريق التخرج كما
 ترى ذلك ظاهرا في اكثر المتأخرين وقد نبه عليه
 ابن الهمام وغيره وفي ذلك الوقت يسمى غير المجتهد
 فقيها وفي ذلك الوقت ثبتوا على التعصب والخوان
 اكثر صور الخلاف بين الفقهاء لاسيما في المسائل التي
 ظهر فيها اقوال الصحابة في الجانبين كتكبير الشريفة
 وتكبيرات العيدين ونكاح المحرم وتشهد ابن عباس
 وامر مسعود والاخفاء بالسملة وبأمين والاشفاعة
 والابتار في القيامة ونحو ذلك انما هو في ترجيح احد
 القولين وكان السلف لا يمتثلون في اصل المشروعية
 وانما كان خلافهم في اولي الامر ونظم اختلاف القراء
 في وجوه القراءات وقد عللوا كثيرا من هذا الباب يا شيخ

الصحابة مختلفون وانهم جميعا على الهدى ولذلك
لم ينل العلماء يجوزون فتاوى المفتين في المسائل
الاجتهادية ويسلطون قضاء القضاة ويعملون في بعض
الاحيان بخلاف مذهبهم ولا ترى ائمة المذاهب في هذه
المواضع الا وهم يصحون القول ويبينون الخلاف
يقول احدهم هذا احوط وهذا هو المختار وهذا
احب الي ويقول ما بلغنا الا ذلك وهذا اكثر البسط
واتار محمد رحمه الله وكلام الشافعي ثم خلف من
بعدهم خلف اخنصر وكلام القوم قتادوا والخلاف
وثبتوا على مختار ائمتهم والذي يروي عن الشافعي
من تأكيد الاخذ بمذهب اصحابهم وان لا يخرج منها
بحال فان ذلك لا مرجح فان كل انسان يجب ما هو
مختار اصحابه وقومه حتى في الرزى والمطاعم والصلوة
ناشئة من ملاحظة الدليل ونحو ذلك من الاسباب
فتنظر البعض تعصبا دينيا حاشاهم من ذلك وقد
كان في الصحابة والتابعين ومن بعدهم من يقرأ
البسطة ومنهم من لا يقرأها ومنهم من يخرجها ومنهم
من كان يفتي في الفجر ومنهم من لا يفتي في الفجر ومنهم
من يتوضأ من الحمامة والرعاف والقي ومنهم من لا يتوضأ
من ذلك

من ذلك ومنهم من يتوضأ من مس الذكر ومس
النساء بشهوة ومنهم من لا يتوضأ من ذلك ومنهم
من يتوضأ مما سته النار ومنهم من لا يتوضأ من
ذلك ومنهم من لا يتوضأ من اكل لحم الابل ومنهم من
لا يتوضأ من ذلك ومع هذا فكان بعضهم يصلي خلق
بعضهم مثل ما كان ابو حنيفة واصحابه والشافعي
وغيرهم رضي الله عنهم يصلون خلف ائمة المدينة
من المالكية وغيرهم وان كانوا لا يقرؤون البسطة لاسرا
ولا جهرا وصلى الرشيد اماما وقد احتجتم فصرى الامام
ابو يوسف خلفه ولم يعد وكان افتاه الامام مالك
بانه لا وضوء عليه وكان الامام احمد بن حنبل يراى الوضوء
من الرعاف والحجامة فقبل له فان كان الامام قد خرج منه
الدم ولم يتوضأ هل تضلي خلقه فقال كيف لا اضلي خلق
الامام مالك وسعيد بن المسيب وروى ان ابا يوسف
ومحمد انا يكران في العيدين تكبير ابن عباس لانها
الوشيد كان يجب تكبير جك وصلى الشافعي رحمه الله
الصبح قريبا من مقبرة ابو حنيفة رحمه الله فام يفتن
تادبامعه وقال ايضا ربما اخذ رنا الى مذهب اهل
العراق وقال مالك رحمه الله المنصور وهارون الرشيد

ما ذكر ناعته سابقا وفي البرازية عن الامام الثالث
وهو ابو يوسف رحمه الله انه صلى يوم الجمعة مغشدا
من الحمام وصلى بالناس وتفرقوا ثم اخبر بوجود
قارة ميتة في بئر الحمام فقال اذا نأخذ بقول
اخواننا من اهل المدينة اذا بلغ الماء ثلثين
لم يحمل خبثا انهي **ومنها** اذا قبل اكثرهم على التعمقات
في كل فن فمنهم من يزعم انه يؤسس علم اسماء الرجال
ومعرفة مراتب الجرح والتعديل ثم يخرج من ذلك
الى التاريخ قديمه وحديثه ومنهم من تخصص
عن نوادر الاخبار وخرائرها وان دخلت في احد
الموضوع ومنهم من اكثر القيل والقال في اصول
الفقه واستنبط كل لاصحابه قواعد جديدة واورد
فاستقصى واجاب فتقصى وعرف وقسم فخر مولى
الكلام تارة وتارة اخرى اخضر ومنهم من ذهب
بفرض الصور المستبعدة الق من حقيقتها ان لا يتعرض
لها عاقل وسحب العجومات والايماءات من كلام المنجيين
فن دونهم مما لا يرتضى استماعه عالم ولا جاهل وفنته
هذا الحدال والخادف والتعمق قريبة من الفتنه الاولى
حين تشاجروا في الملك وانصر كل رجل لمصاحبه
فكما

فكما اعقبت تلك ملكا عضوضا وقايح علمائيا
فكذلك اعقبت هذا جملا واختلاط وشكوكا وقما
مالها من ارجاء فنشأت بعدهم قرون على التقليد
الصرف لا يعيزون الحق من الباطل والهدى من
الاستنباط والفقيه يومئذ هو الثرثار المتشدق
الذي حفظ اقوال الفقهاء قويا وضعيفها من غير
تمييز وسردها بشققة شديدة وحدث من عدد
الاحاديث صحيحها وسقيمها وهما هاهنا كراهات الاسماء
بقول الجيبه ولا اقول ذلك كليا مطرد اذ ان الله
طائفة من عباده يضرهم من خذلهم وهم حجة الله
في ارضه وان قلوا ولم يات قرن بعد ذلك الا وهو
اكثر فتنة واوفر تقليدا واشد انشاعا للامانة
من صدور الناس حتى اطمانوا بترك الخوض في امر
الدين وبان يقولوا انا وجدنا ابائنا على امته وانا على
اثارهم مقتدون والى الله المشتكى وهو المستعان
وبه الثقة وعليه التكلان وهذا الخرم اردنا
اشراده في هذه الرسالة المسماة بالانصاف
في بيان اسباب الاختلاف والمجتمعة
اولا واخرا وظاهرا وباطنا
تمت بحمد الله وعونه
وحسن توفيقه
امين